MRC
Environmentally Committed

التقرير السنوي

نبذة عن الشركة

نبذة عن الشركة

حلول مستدامة في إدارة النفايات وإعادة التدوير والصناعة نحو "كويت جديدة 2035"

معالجة الخردة المعدنيّة

تعتبر شـركة المعادن والصـناعات التحويلية شـركة مسـاهمة رائدة في مجال الاسـتدامة الصـناعية ومدرجة في سـوق الكويت للأوراق المالية. من خلال التزامها البيئي والمجتمعي، تقدم الشـركة منذ عام 1987 حلولاً مسـتدامة لإدارة النفايات وإعادة التدوير والتصـنيع لعملائها في قطاعات متعددة منها القطاع الحكومي والصـناعي والتجاري، فضـلاً عن قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات.

إعادة تدوير وجمع المواد البلاستيكية

على امتداد أكثر من مليوني متر مربع من الأراضي الصناعية التي تدعم احتياجات شركائنا داخل القطاع الصناعي المراعي للبيئة في دولة الكويت، تقوم المعادن والصناعات التحويلية بالتركيز على بناء شراكات ومشاريع استثمارية مع الجهات التي تبحث عن البنية التحتية الصناعية الأساسية والخدمات المساندة والدعم اللوجستي. وفي ظل النمو المستمر الذي يشهده قطاع الاستدامة الصناعية المراعي للبيئة، كان للشركة مساهمة مميزة في هذا القطاع من خلال منتجاتها الاستراتيجية والخدمات التي تقدمها إلى عملائها وشركائها.

تحويل البلاستيك ومرافق المنتجات النهائية

تتبنى المعادن والصناعات التحويلية في كافة أعمالها أعلى معايير الجودة العالمية في العمليات والاستدامة البيئية، وهي حاصلة على العديد من الشهادات من هيئات الجودة العالمية شهادة "الأيزو". وتقدّم الشركة من خلال شركاتها التابعة حلولاً عملية ومبتكرة ذات تكلفة منافسة في معالجة المخلفات الصناعية والنفايات الخطرة، بالإضافة إلى خدمات إدارة المرافق وأنظمة التدفئة والتهوية والتكييف.

إدارة النفايات الخطرة

انطلاقاً من إيمانها والتزامها بمبادئ الاستدامة ضمن الخطة الاقتصادية والبيئيّة لرؤية "كويت جديدة 2035"، تبادر المعادن والصناعات التحويلية لتكون السبّاقة في التطور الصناعي الصديق للبيئة في دولة الكويت، وذلك من خلال التعاون مع مختلف الجهات الحكومية ومراكز الأبحاث والجهات الأكاديميّة والمصنّعين للمساهمة في تطوير مستقبل الكويت المستدام وتحويل البيئة الصناعية من خلال تعزيز مفهوم الشراكة والتعاون والتضافر.

خدمات التنظيف وإدارة المنشآت والمرافق

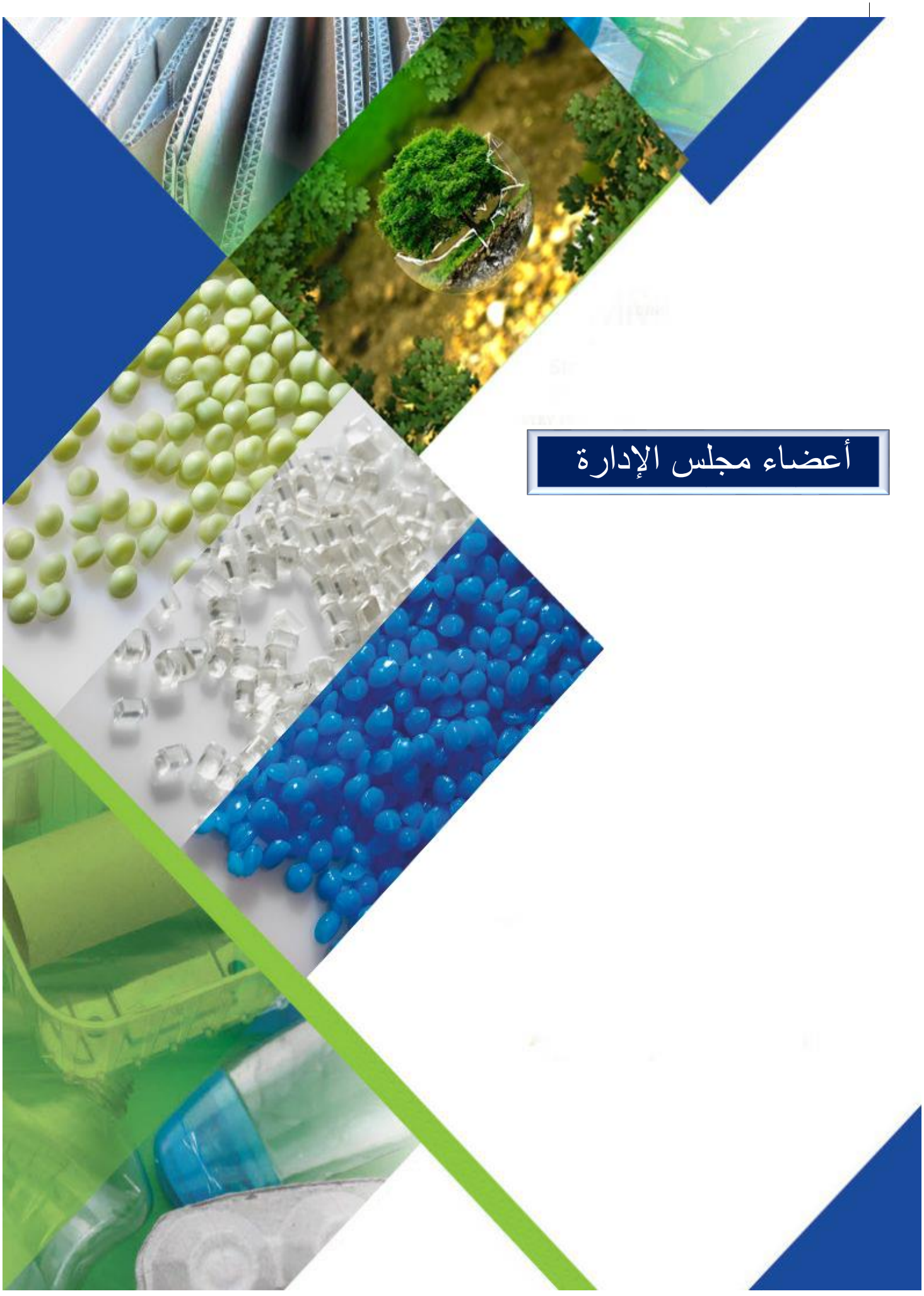

أعضاء مجلس الإدارة

مساعد إبراهيم الهولي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

لأكثر من 35 عاما من الخبرة المؤسسية والعسكرية، مساعد الهولي يقود فريق االعمل في الشركة في منصبه الحالي كرئيس مجلس الإدارة. منذ تعيينه في عام 2014، كان الهولي قوة دافعة رئيسية وراء نمو الشركة وتحولها من خلال التوجيه الإستراتيجي الذي مكّن الشركة من تطوير مكانتها والإستفادة من آليات تطوير السوق. بدأ الهولي حياته المهنية كضابط بالقوات الجوية الكويتية، ثم تولى عدة مناصب من بينها مدير عام ومستشار رئيس مجلس الإدارة في بيت إعادة الإعمار الكويتي، نائب مدير البرامج لإحدى شركات الإتصالات الامريكية كما عمل كمدير تطويرالأعمال في قطاع النفط والغاز في عام 2006. ويشغل السيد مساعد حالياً عضو مجلس إدارة في شركة مختبر الكويت الدولي (لابكو).

طارق إبراهيم الموسى
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
عضو لجنة المخاطر

تولى السيد/ طارق الموسى عدد من المناصب التنفيذية في شركة أجيليتي لأكثر من 6 سنوات، كان آخرها منصب المدير التنفيذي للبرامج الإستراتيجية. ثم شغل منصب المدير الإقليمي لأجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع ، وقد لعب الموسى دورا حيوياً في تطوير أعمال أجيليتي في العراق وفي تأسيس كافة العمليات اللوجيستية وتقديم العطاءات الخاصة بمناقصات إعادة الإعمار، كما قام أيضاً بترؤس وإدارة عمليات تقديم العروض وفوز الشركة بعقود الخدمات الحكومية والدفاع. شغل الموسى قبل انضمامه لشركة أجيليتي منصب المدير العام لعمليات الشركة الوطنية العقارية، وهي شركة متخصصة باستثمار وإدارة العقارات، وكان مسؤولاً عن محفظة عقارية تقدر بقيمة 400 مليون دولار بالإضافة إلى إدارة المجمعات التجارية والسكنية. كما تولى السيد طارق مهام التشغيل والعمليات اليومية للمنطقة التجارية الحرة في الكويت، وهو مشروع يتبع نظام البناء والتشغيل والتحويل والذي فازت به الشركة الوطنية العقارية. يتولى السيد طارق حالياً أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة المتحدة للمشروعات.

خالد إبراهيم الموسى
عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي
رئيس لجنة التدقيق

يشغل السيد خالد الموسى منذ عام 2005 منصب مدير أول إدارة العقارات في شركة أجيليتي والتي تعد من رواد اللوجيستية على مستوي العالم. شغل السيد خالد الموسى العديد من المناصب الإدارية على مدار حياته المهنية منها الإدارية والتشغيلية وأيضا التدريبية. تولّى السيد خالد منصب مدير إقليمي للتسويق في بنك الكويت والشرق الأوسط – لعدد 8 افرع. يشغل السيد خالد حالياً المناصب التالية:

- عضو مجلس إدارة في شركة الأرفاج العقارية (ش.م.ك.م)
- عضو مجلس إدارة في شركة جلوبال كليرينج هاوس سستمز(ش.م.ك.م)
- عضو مجلس إدارة في شركة بي دبليو سي لخدمات الطيران (ش.م.ك.م)
- رئيس مجلس الإدارة في شركة أجيليتي إنفراستركشر القابضة (ش.م.ك.م)
- رئيس مجلس الإدارة في شركة جي سي سي لوجستيك (ش.م.ك.م).

نادر غلوم سكين
عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي
رئيس لجنة المخاطر
عضو لجنة التدقيق

يشغل السيد نادر منصب رئيس مجلس إدارة مختبر الكويت الدولي كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لإدارة العقارات والمرافق بشركة اجيليتي وقد شغل على مدار فترة إنضمامه لشركة أجيليتي والتي تعد من رواد الشركات اللوجستية على مستوي العالم عدة مناصب تنفيذية كما شارك فى تطوير العديد من المشروعات في الكويت والإمارات العربية والسعودية والبحرين بتكلفة تصل الي 100 مليون دينار كويتي كما يملك سكين خبرة طويلة فى مجالات شتى منها إدارة التسويق وإدارة العقارات الصناعية وإدارة المرافق والصيانة وإدارة المشاريع وتطوير الأعمال والعلاقات الحكومية وإعداد الميزانية والتفاوض على العقود و التخطيط الإستراتيجي للأعمال إضافة إلى مجال الأعمال الهندسية.

فوزي علي المضف
عضو مجلس الإدارة – مستقل
عضو اللجنة المستقل في لجنة التدقيق
عضو اللجنة المستقل في لجنة المخاطر
عضو اللجنة المستقل في لجنة الترشيحات والمكافآت

يشغل السيد فوزي المضف منصب عضو مستقل في مجلس إدارة شركة المعادن والصناعات التحويلية . شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفنار العقارية ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للصخور (2000–2006) و أمين سر مجلس إدارة جمعية ضاحية عبدالله السالم (1978 - 1982) بالإضافة إلى تدرجه بعدة مناصب في وزارات الدولة وصولاً إلى منصب مدير إدارة.

رسالة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

رسالة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

السادة / مساهمي شركة المعادن والصناعات التحويلية

تحية طيبة وبعد،،،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لعام 2020 لشركة المعادن والصناعات التحويلية (ش.م.ك.ع). لقد تمكنا خلال عام 2020 من تحقيق تقدم في جميع مجالات أعمالنا حيث شهدت الشركة وشركاتها التابعة ارتفاعاً في معدل الإيرادات مع محافظة الشركة على مركزها الريادي في مجال تدوير النفايات وإعادة التدوير والتصنيع في الكويت، أقدم إليكم هذا التقرير الذي يحمل بين طيّاته معلومات وافية عن عملياتنا ليؤكد مجدّداً أن التزامنا بتوفير حلول مستدامة في مجال التدوير والتصنيع لعملائنا في القطاع الحكومي والصناعي وقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات قد أصبح أقوى من أي وقت مضى.

جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

واصلت الشركة جهودها من خلال التعاون والتنسيق الدائم بين مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية لتعزيز مكانتها في مجال إعادة التدوير وصناعة الخردة المعدنية في السوق الكويتي كما واصلت عملياتها في انتاج البلاستيك وعززت شراكاتها مع شركائها في القطاعين العام والخاص وقطاعات النفط والغاز وقطاع البتروكيماويات كما وسعت أعمالها مع شركائها على الصعيد الدولي.

ومن التحديات التي واجهتها الشركة خلال عام 2020 هو تأثير تفشي فايروس كورونا المستجد ، لقد توقعنا أن يكون التأثير قويا على شركة المعادن والصناعات التحويلية وشركاتها التابعة، لكنه ومع نهاية العام، وفي ظل الجهود المبذولة من الإدارة التنفيذية للمجموعة للحد من هذه الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على تفشي الفايروس والصمود في وجه الجائحة، حيث أننا قمنا بالتركيز على إعادة هيكلة المصاريف التشغيلية للمجموعة، وهيكلة رأس المال العامل والسيولة النقدية للمجموعة من خلال تمديد فترة الديون البنكية تزامنا مع بداية الأزمة وطلب زيادة للتسهيلات البنكية مع عدة بنوك كويتية.

لكن الأزمة الحقيقية التي تمر بها المجموعة في الوقت الحالي هي نتيجة التوصية الصادرة عن وزير التجارة والصناعة المؤرخة 25 يناير 2021 بإزالة وإخلاء الشركة من موقعها في جنوب أمغرة، حيث تم هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري للشركة الأم من قبل البلدية تنفيذاً لتلك التوصية، وتعتبر إدارة المجموعة أن الإجراء المتخذ من وزير التجارة والصناعة لا يعد قراراً لكونه مفتقراً للعناصر القانونية للقرار الإداري ومخالفاً لقانون الصناعة، ولمواجهة هذا التعسف والمخالفة لأحكام القانون لجأت الشركة للقضاء للدفاع عن حقوقها وحقوق مساهميها فأقامت الدعاوي القضائية، كما وتحتفظ الشركة بحق المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار الناجمة عن تنفيذ القرار المذكور أعلاه، وتقوم الشركة حاليًا بتقييم حجم الخسائر للجوء للقضاء للمطالبة بالتعويضات ذات الصلة.

نتيجة لما سبق ذكره، قامت المجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 بشطب قيمة الممتلكات والعقارات والمعدات والتي خسرتها نتيجة هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري من قبل البلدية والتي بلغت تكلفتها التاريخية كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 7,764,555 دينار كويتي، والتي أدت إلى الاعتراف بخسائر انخفاض بصافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020 بقيمة 1,138,681 دينار كويتي وكذلك انخفاض بقيمة المخزون بمبلغ 350,120 دينار كويتي كتقدير أولي لحين الوصول للقيمة النهائية .

أما ما يخص الاستثمار العقاري وبناء على الرأي القانوني بعدم أخذ أي مخصص خسارة انخفاض، لم تقم الإدارة بتكوين مخصص خسارة انخفاض في القيمة الدفترية للعقار الاستثماري المسجل بدفاتر الشركة الزميلة، نتيجة حالة عدم اليقين المرتبطة بتقدير قيمة التعويض الذي سيتم استلامه وتقدير القيمة العادلة لحق الانتفاع البديل، مما أدى الى تحفظ مدقق الحسابات الخارجي على بياناتنا المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بصورة مؤقتة وستبذل الإدارة التنفيذية بالمجموعة كافة جهودها من الانتهاء من هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن.

كما واصلت الشركة تنفيذ مشروع "إيكويت "مع شركة «إيكويت» للبتروكيماويّات، والذي يتضمن توفير حلول متكاملة لإدارة النفايات، والخدمات اللوجستية، وإعادة التدوير والتسويق لسكراب العمليات الصناعية.

وبالرغم من كل الظروف فإن شركة المعادن تكمل مسيرتها انطلاقاً من إيمانها والتزامها بمبادئ الاستدامة ضمن الخطة الاقتصادية والبيئيّة لرؤية -" كويت جديدة 2035"، وسوف تبادر شركة المعادن لتكون السبّاقة في التطور الصناعي المراعي للبيئة في دولة

الكويت، من خلال التعاون مع مختلف الجهات الحكومية ومراكز الأبحاث والجهات الأكاديميّة والمصنّعين للمساهمة في تطوير مستقبل الكويت المستدام وتحويل البيئة الصناعية من خلال تعزيز مفهوم الشراكة والتعاون والتضافر

المشاريع المستقبلية:

يتطلع مجلس إدارة الشركة إلى تطوير أعمال الشركة من خلال تبني استراتيجية مستقبلية توسعية خلال المرحلة القادمة، وذلك للبحث عن أسواق جديدة لتصريف انتاج البلاستيك. إلى جانب الانتهاء من المشاريع الحالية للشركة، تعمد الشركة إلى زيادة التنوع في قطاعات الأعمال من خلال إجراء دراسات للتوسع في إنتاج البلاستيك والصناعات البلاستيكية وصناعة تقطيع الحديد وغيرها من الصناعات.

الأداء المالي للشركة:

تمّ اعتماد البيانات المالية السنوية المجمّعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 من قبل مجلس الإدارة في تاريخ 25 مارس-2021 لعرضها على الجمعية العامة العادية للشركة، حيث يتعهد مجلس الإدارة بنزاهة وشفافية البيانات المالية وتطبيق كافة المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة في إعداد البيانات المالية. كما أن البيانات المالية تعبر بشكل عادل عن المركز المالي للشركة. ومرفق طي هذا التقرير جدول بالمؤشرات المالية للشركة مقارنة مع سنة 2018,2019,2020.

وأوصى مجلس الإدارة بموجب اجتماعه رقم 2021/1 المنعقد في تاريخ 25 مارس 2021 توصيات سوف يتم عرضها على الجمعية العامة العادية السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ومنها:

- التوصية بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
- التوصية بعدم توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة ما عدا مكافأة العضو المستقل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

حوكمة الشركات:

تلتزم الشركة بتطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للقوانين المنظمة وتعليمات الجهات الرقابية المختصة لا سيما قواعد الكتاب الخامس عشر- حوكمة الشركات – من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

إن الشركة تؤمن بأن الممارسات التي تدار في إطار الحوكمة تكون أساساً لتحقيق أهداف الشركة الرئيسية وخلقا للقيم المستدامة وتعزيزاً لدور الرقابة الداخلية وتعزيزاً لنزاهة وشفافية العمل بما يكفل التوافق ما بين كل من أهداف المساهمين وإدارة الشركة وأصحاب المصالح، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين بكفاءة النظام المعمول به وحماية حقوقهم.

إن المجلس يشكر الإدارة وطاقم العمل على جهودهم ويقدّر ما يقدمونه من جهد كبير من أجل تحقيق مصالح الشركة وأهدافها وطموحاتها المستقبلية. إن المجلس يتطلع إلى المزيد من النمو والفرص للشركة على مدى السنوات القادمة.

وختاما نتقدم بجزيل الشكر للسادة مساهمي الشركة على دعمهم المستمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتفضيل،،،

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

طارق إبراهيم الموسى

المؤشرات المالية

المؤشرات المالية :

البيان	2020	2019	2018
صافي الربح/ الخسارة	(2,076,234)	(1,752,457)	(1,100,308)
اجمالي الإيرادات	18,196,064	20,408,047	19,429,346
الارباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء	(686,030)	(733,894)	(305,580)
ربحية السهم	(27.61)	(23.570)	(14.040)
إجمالي الأصول	22,587,557	21,034,834	22,342,855
حقوق المساهمين	10,675,053	12,751,287	14,515,702

إذا نظرنا كيف كان أداء قطاعات الأعمال المختلفة لدينا، يمكنكم إدراك أن المجموعة قد أحرزت بالفعل أداء يرتقي لأعلى المستويات، حيث ارتفع مجمل الربح لسنة 2020 بمبلغ 1,039,919 مقارنة بعام 2019 بالرغم من انخفاض الإيرادات خلال عام 2020 بمبلغ وقدره 2,211,983 د.ك (مليونان ومائتان وإحدى عشر ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانون دينار كويتي) مقارنتا مع عام 2019 حيث بلغت قيمة الإيرادات عام 2020 مبلغ 18,196,064 د.ك (ثمانية عشر مليون ومائة وستة وتسعون ألف وأربعة وستون دينار كويتي) في حين بلغت الإيرادات عام 2019 مبلغ وقدره 20,408,047 د.ك (عشرون مليون وأربعمائة وثمانية وسبعة وأربعون دينار كويتي)، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من الإدارة التنفيذية.

أما ما يخص صافي خسارة المجموعة بلغت قيمة الخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 2,076,234 د.ك (مليونان وستة وسبعون ألف ومائتان وأربعة وثلاثون دينار كويتي) مقارنتا بعام 2019 حيث بلغت 1,752,457 د.ك (مليون وسبعمائة واثنان وخمسون ألف وأربعمائة وسبعة وخمسون دينار كويتي) أي بارتفاع قيمة الخسارة بما يعادل 323,777 د.ك (ثلاثمائة وثلاثة وعشرون ألف وسبعمائة وسبعة وسبعون دينار كويتي) وذلك نتيجة شطب قيمة الممتلكات والعقارات والمعدات والمخزون والتي خسرتها نتيجة هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري من قبل البلدية والتي بلغت كتقدير أولي بقيمة 1,488,801 د.ك (مليون وأربعمائة وثمانية وثمانون ألف وثمانمائة وواحد دينار كويتي)

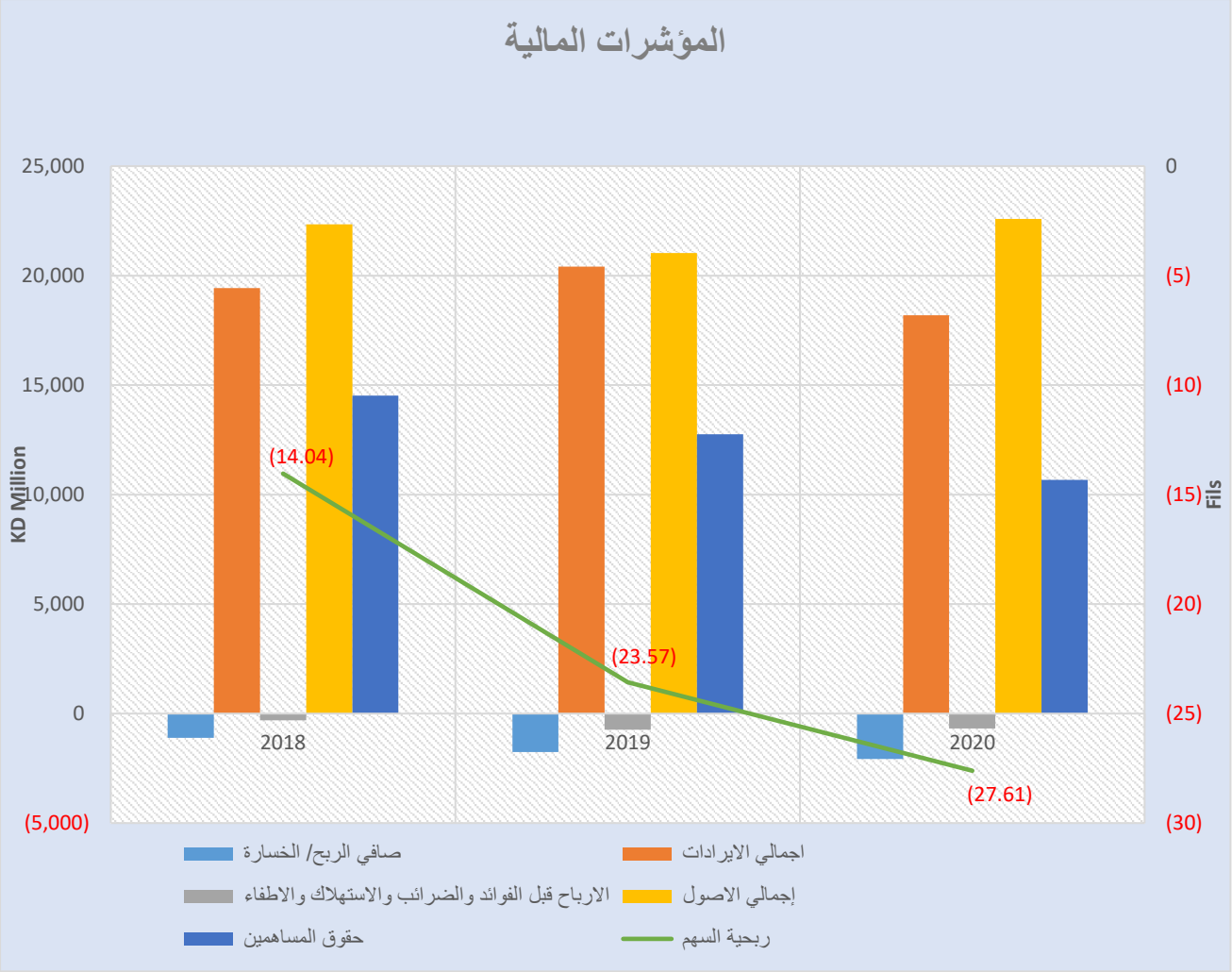
المؤشرات المالية
25,000
20,000
15,000
10,000
5,000
0
(5,000)
KD Million
0
(5)
(10)
(15)
(20)
(25)
(30)
Fils
(14.04)
(23.57)
(27.61)
2018
2019
2020
صافي الربح/ الخسارة
اجمالي الايرادات
الارباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والاطفاء
إجمالي الاصول
حقوق المساهمين
ربحية السهم

تقرير حوكمة الشركات

قائمة المحتويات :

مقدمة 16

القاعدة الأولى : بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة 16

1.1 تشكيل مجلس الإدارة 16

2.1 اجتماعات مجلس إدارة الشركة..... 19

3.1 متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة 20

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات..... 20

1.2 مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية..... 20

2.2 إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2020 21

3.2 تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية..... 22

4.2 حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات والبيانات 26

القاعدة الثالثة :اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية..... 26

1.3 متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت 26

2.3 تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية 26

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية..... 27

1.4 سلامة ونزاهة التقارير المالية..... 27

2.4 تشكيل لجنة التدقيق..... 27

3.4 توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة 27

4.4 استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي 27

القاعدة الخامسة :وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية..... 28

1.5 تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر..... 28

2.5 تشكيل لجنة إدارة المخاطر 28

3.5 أنظمة الضبط والرقابة الداخلية 28
4.5 تشكيل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي 28
القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية 28
1.6 معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية 28
2.6 الحد من تعارض المصالح 29
القاعدة السابعة :الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب 29
1.7 آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفافية 29
2.7 سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية 29
3.7 تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين 29
4.7 البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات 29
القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين 29
1.8 الحقوق العامة للمساهمين 29
2.8 البيانات الخاصة بالمساهمين 30
3.8 التصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة 30
القاعدة التاسعة :إدراك دور أصحاب المصالح 30
1.9 حقوق أصحاب المصالح 30
2.9 المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة 30
القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء 30
1.10 حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية 30
2.10 تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية 30
3.10 القيم المؤسسية (Value Creation) 30
القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية 31
1.11 التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع 31
2.11 جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي 31

مقدمة

تؤمن شركة المعادن والصناعات التحويلية (ش.م.ك) أن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة يؤدي إلى تطبيق أفضل معايير الأداء وذلك في سبيل تحقيق أهداف الشركة المرسومة وتعزيز النجاح في أعمالها الأمر الذي يضمن احترام حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق مصالحهم ولذلك تلتزم الشركة في تطبيق مبادىء ومعايير الحوكمة القائمة على الشفافية والإفصاح التام والمسؤولية والمسائلة التامة وفقاً لما نصّ عليه الكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات" من القرار رقم 72 لسنة 2015 في شأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

ويحرص مجلس إدارة الشركة ولجانه على تطبيق قواعد الحوكمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وتعمل الإدارة التنفيذية جنباً إلى جنب مع مجلس الإدارة لترسيخ مفاهيم وتنمية ثقافة الحوكمة في الشركة وإرساء قيم مؤسسية سليمة وفعالة، فضلاً عن كون معايير الحوكمة تعتبر أحد الأسس التي تنعكس بوضوح في استراتيجية الشركة. تلتزم الشركة بإتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، والإفصاح والشفافية عن المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، وبما يسهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل الشركة وهو ما يعزز ثقة المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح بأداء الشركة. كما يخضع إطار الحوكمة للمراجعة الدورية من قبل مجلس الإدارة.

القاعدة الأولى : بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

1.1 تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة شركة المعادن والصناعات التحويلية (ش.م.ك) (المشار إليها هنا "الشركة") من خمسة أعضاء وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. يتم انتخابهم بالاقتراع السري من قبل الجمعية العمومية للشركة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة الشركة بالكفاءات العلمية والخبرات العملية. وتحرص الشركة على تأمين معرفة كل عضو بالحقوق والواجبات المترتبة عليه.

أعضاء مجلس الإدارة:

م	الاسم	الصفة	تصنيف العضو (تنفيذي، غير تنفيذي، مستقل)، أمين سر	تاريخ الانتخاب / التعيين أمين سر
1	مساعد إبراهيم الهولي	رئيس مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	**25 مايو 2018 عضو معين**
2	طارق إبراهيم الموسى	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	عضو تنفيذي	**25 مايو 2018 عضو معين**
3	خالد إبراهيم الموسى	عضو مجلس إدارة	عضو غير تنفيذي	**25 مايو 2018 عضو معين**
4	نادر غلوم سكين	عضو مجلس إدارة	عضو غير تنفيذي	**25 مايو 2018 عضو منتخب**
5	فوزي علي المضف	عضو مجلس إدارة	مستقل	**25 مايو 2018 عضو مستقل**
	ساميا الصليبي	أمين سر	أمين سر	**14 مايو 2019 أمين سر**

المؤهلات العلمية والخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة:

م	الاسم	المؤهل العلمي	الخبرة العملية
1	**مساعد إبراهيم الهولي**	**ماجستير في العلوم العسكرية من جامعة إير / القوات الجوية الأمريكية مونتغمري، ألاباما، الولايات المتحدة الأمريكية.**	**لأكثر من 35 عاما من الخبرة المؤسسية والعسكرية، مساعد الهولي يقود فريق االعمل في الشركة في منصبه الحالي كرئيس مجلس الإدارة. منذ تعيينه في عام 2014، كان الهولي قوة دافعة رئيسية وراء نمو الشركة وتحولها من خلال التوجيه الإستراتيجي الذي مكن الشركة من تطوير مكانتها والإستفادة من آليات تطوير السوق. بدأ الهولي حياته المهنية كضابط بالقوات الجوية الكويتية، ثم تولى عدة مناصب من بينها مدير عام ومستشار رئيس مجلس الإدارة في بيت إعادة الإعمار الكويتي، نائب مدير البرامج لإحدى شركات الإتصالات الامريكية كما عمل كمدير تطويرالأعمال في قطاع النفط والغاز في عام 2006. ويشغل السيد مساعد حالياً عضو مجلس إدارة في شركة مختبر الكويت الدولي (لابكو).**
2	**طارق ابراهيم الموسى**	**حاصل على اختصاص الإعلام وعلم الاجتماع من جامعة إيفانسفيل – إنديانا.**	**تولى السيد / طارق الموسى عدد من المناصب التنفيذية في شركة أجيليتي لأكثر من 6 سنوات، كان آخرها منصب المدير التنفيذي للبرامج الإستراتيجية. ثم شغل منصب المدير الإقليمي لأجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع ، وقد لعب الموسى دورا حيوياً في تطوير أعمال أجيليتي في العراق وفي تأسيس كافة العمليات اللوجيستية وتقديم العطاءات الخاصة بمناقصات إعادة الإعمار، كما قام أيضاً بترؤس وإدارة عمليات تقديم العروض وفوز الشركة بعقود الخدمات الحكومية والدفاع. شغل الموسى قبل انضمامه لشركة أجيليتي منصب المدير العام لعمليات الشركة الوطنية العقارية،**

			وهي شركة متخصصة باستثمار وإدارة العقارات، وكان مسؤولاً عن محفظة عقارية تقدر بقيمة 400 مليون دولار بالإضافة إلى إدارة المجمعات التجارية والسكنية. كما تولى السيد طارق مهام التشغيل والعمليات اليومية للمنطقة التجارية الحرة في الكويت، وهو مشروع يتبع نظام البناء والتشغيل والتحويل والذي فازت به الشركة الوطنية العقارية. يتولى السيد طارق حالياً أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة المتحدة للمشروعات.
3	فوزي علي المضف	حاصل على دبلوم معهد المعلمين (1978) تلقى دورات إدارة و اقتصاد وإدارة أفراد (الولايات المتحدة – سويسرا – القاهرة - الكويت).	يشغل السيد فوزي المضف منصب عضو مستقل في مجلس إدارة شركة المعادن والصناعات التحويلية . شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفنار العقارية و نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للصخور(2000–2006) و أمين سر مجلس إدارة جمعية ضاحية عبدالله السالم (1978 - 1982) بالإضافة إلي تدرجه بعدة مناصب في وزارات الدولة وصولاً إلى منصب مدير إدارة.
4	خالد إبراهيم الموسى	حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة ساوث إنديانا في الولايات المتحدة الامريكية - عام 1986	يشغل السيد خالد الموسى منذ عام 2005 منصب مدير أول إدارة العقارات في شركة أجيليتي والتي تعد من رواد اللوجيستية على مستوي العالم. شغل السيد خالد الموسى العديد من المناصب الإدارية على مدار حياته المهنية منها الإدارية والتشغيلية وأيضا التدريبية. تولّى السيد خالد منصب مدير إقليمي للتسويق في بنك الكويت والشرق الأوسط – لعدد 8 افرع. يشغل السيد خالد حالياً المناصب التالية: • عضو مجلس إدارة في شركة الأرفاج العقارية (ش.م.ك.م) • عضو مجلس إدارة في شركة جلوبال كليرينج هاوس سستمز(ش.م.ك.م) • عضو مجلس إدارة في شركة بي دبليو سي لخدمات الطيران (ش.م.ك.م) • رئيس مجلس الإدارة في شركة أجيليتي إنفراستركشر القابضة (ش.م.ك.م) • رئيس مجلس الإدارة في شركة جي سي سي لوجستيك (ش.م.ك.م).

5	نادر غلوم سكين	حاصل على ماجيستير إدارة الأعمال من جامعة لنكولن المملكة المتحدة وبكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة البحرين.	يشغل السيد نادر منصب رئيس مجلس إدارة مختبر الكويت الدولي كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لإدارة العقارات والمرافق بشركة اجيليتي وقد شغل على مدار فترة إنضمامه لشركة أجيليتي والتي تعد من رواد الشركات اللوجستية على مستوي العالم عدة مناصب تنفيذية كما شارك فى تطوير العديد من المشروعات في الكويت والإمارات العربية والسعودية والبحرين بتكلفة تصل الي 100 مليون دينار كويتي كما يملك سكين خبرة طويلة فى مجالات شتى منها إدارة التسويق وإدارة العقارات الصناعية وإدارة المرافق والصيانة وإدارة المشاريع وتطوير الأعمال والعلاقات الحكومية وإعداد الميزانية والتفاوض على العقود و التخطيط الإستراتيجي للأعمال إضافة إلى مجال الأعمال الهندسية.

2.1 اجتماعات مجلس إدارة الشركة

عقد مجلس إدارة الشركة ستة اجتماعات خلال العام 2020 تضمنت اجتماع واحد على الأقل في كل ربع سنة بناء على دعوة موجّهة أصولاً إلى الأعضاء وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام عمل على الأقل مرفقاً بالدعوة جدول أعمال الاجتماع وجميع المستندات والوثائق والبيانات اللازمة لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال، وبعد التأكد من النصاب القانوني للاجتماع الذي لا يقل عن ثلاثة أعضاء، يتم اعتماد جدول الأعمال ومناقشة البنود واتخاذ القرارات بالاجماع أو ترجيح كفة الرئيس في حال تساوت الأصوات. توثق الاجتماعات في محاضر يوقّع عليها الحاضرون. يتضمن عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة تنظيم عملية اجتماعات مجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 2016/1 ولائحته التنفيذية.

ويبين الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة لعام 2020 التى حضرها كل عضو وفقاً لما يلي:

اسم العضو وصفته بالمجلس	اجتماع رقم 1/ 2020 المنعقد في 2020/4/14	اجتماع رقم 2/ 2020 المنعقد في 2020/5/14	اجتماع رقم 3/ 2020 المنعقد في 2020/8/11	اجتماع رقم 4/ 2020 المنعقد في 2020/11/3	اجتماع رقم 5/ 2020 المنعقد في 2020/11/26	اجتماع رقم 6/ 2020 المنعقد في 2020/12/31	عدد الإجتماعات (6 اجتماعات)
مساعد الهولي **رئيس مجلس الإدارة**	√	√	√	√	√	√	6/6
طارق ابراهيم الموسى **نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي**	√	√	√	√	√	√	6/6
خالد إبراهيم الموسى **عضو مجلس الإدارة**	√	√	√	√	√	√	6/6
فوزي المضف **عضو مستقل**	√	√	√	√	√	√	6/6
نادر سكين **عضو مجلس الإدارة**	√	√	√	√	√	√	6/6
ساميا الصليبي **أمين سر مجلس الإدارة**	√	√	√	√	√	√	6/6

3.1 متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة

يتولى أمين سر المجلس تدوين اجتماعات مجلس الإدارة وحفظها ضمن سجل خاص بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع مع ذكر مكان وتاريخ الاجتماع وساعة بدايته ونهايته والنصاب القانوني ومناقشة المواضيع المطروحة في جدول الأعمال وبيان عملية التصويت التي تمت في اتخاذ القرارات ويرفق بالمحاضر المستندات والوثائق والتقارير ذات الصلة بالاجتماع. يوقع الحاضرون مع أمين السر على محاضر الاجتماعات. يتولى أمين السر تأمين كافة المحاضر والمعلومات والمستندات والتقارير التي يطلبها أعضاء مجلس الإدارة.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1.2 مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تعتمد الشركة حزمة من السياسات والنظم واللوائح الداخلية التي تبنّاها مجلس الإدارة وذلك وفقاً لما نص عليه الكتاب الخامس عشر"حوكمة الشركات" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته. تتضمن هذه السياسات ميثاق عمل معتمد يحدد بالتفصيل مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية محددة ضمن وثيقة تنص على آلية التفويض ومدته.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

تشمل مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:

- وضع أهداف الشركة واستراتيجياتها وخططها الرئيسية.
- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية والبيانات المالية المرحلية والسنوية.
- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة إضافة إلي ملكية الأسهم والأصول والتصرف فيهما.

- متابعة أداء الشركة من خلال اجتماعات مجلس الإدارة الدورية ومتابعة نتائج اللجان المنبثقة عنه.
- إعتماد ومراقبة التقدم المحرز فيما يتصل بإعادة الهيكلة المالية وكذلك الميزانيات التقديرية السنوية وتوزيعات الأرباح وخلافه من الأمور التي تؤثر على الميزانية العمومية ، والتي قد يدخل فى إطارها عمليات الدمج والإستحواذ
- التأكد من مدى إلتزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن إحترام الشركة للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
- ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
- تطبيق نظام حوكمة الشركات ومراقبة فعالية تطبيقه.
- مراقبة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)
- إعداد تقرير سنوي يعرض علي الجمعية العامة للمساهمين يتطلب متطلبات لوائح حوكمة الشركات والإجراءات المتخذة لتلبية هذه الإحتياجات ودرجة الإمتثال.
- تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتحديد صلاحياتها ومهامها ومسؤولياتها ، وتسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم ومراقبة تلك اللجان وتقييم أدائها دورياً.
- تطبيق سياسة لتنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح الرئيسيين من أجل حماية حقوقهم.
- إعداد وإقرار نظام التفويض بالصلاحيات التي يتم منحها للإدارة التنفيذية.
- إعداد لوائح وأنظمة رقابة داخلية ذات صلة بالشركة من خلال تحديد المهام والواجبات والمسؤوليات للمستويات التنظيمية.

مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الادارة:

- الإشراف على أعمال مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة
- تمثيل الشركة أمام كافة الجهات (العملاء، والموردين، والحكومة ، والمساهمين، والمؤسسات المالية ، والموظفين ، ووسائل الإعلام ، والمجتمع ، والجمهور) وفق النظام الأساسي للشركة.
- ضمان التواصل الفعال مع المساهمين وتوصيل آرائهم لمجلس الإدارة.
- ضمان الحصول على المعلومات وتوزيعها على أعضاء مجلس الإدارة في الوقت المناسب.
- التأكد من من مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة فى كافة قرارات المجلس.
- خلق ثقافة تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد فيها تباين في وجهات النظر.
- التأكد من اطلاع المجلس على كافة تقارير الجهات الرقابية أو المخالفات التي صدرت عن الشركة في حال حصولها.
- التحقق من إلتزام المجلس بقواعد الحوكمة والتعليمات والقوانين المنظمة لعمل مجلس الادارة.
- الإطلاع على إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة عن حالات تعارض المصالح عند توفرها ، وعرضها على مجلس الإدارة.

مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- تنفيذ الخطط الإستراتيجية للشركة وما يرتبط بها من سياسات ولوائح داخلية والتأكد من كفايتها وفعاليتها.
- إعداد التقارير الدورية (مالية وغير مالية) بشأن التقدم المحرز في نشاط الشركة.
- وضع نظام محاسبي متكامل وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل الهيئة.
- إدارة العمل اليومي وتسيير النشاط فضلاً عن إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة.
- وضع نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتأكد من فعاليتها وكفاءتها.

2.2 إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2020

أكمل مجلس الإدارة مسيرته الناجحة في عام 2020 لتطبيق الإستراتيجية العامة للشركة والمتابعة والإشراف على تنفيذ المشاريع القائمة وتحقيق الأهداف المرجوة ومن ضمنها:

- متابعة تنفيذ عقد مناقصة مع وزارة الصحة بشأن تشغيل وصيانة وإدارة محرقة كبد 1
- متابعة تنفيذ عقد المزايدة مع وزارة الصحة بشأن إنشاء وتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة وإدارة محطة لمعالجة النفايات الإكلينيكية الناتجة عن المؤسسات العلاجية بالقطاع الأهلي (كبد 3).
- متابعة تنفيذ العقد الموقع مع شركة "إيكويت" للبتروكيماويّات، لتوفير حلول متكاملة لإدارة النفايات، والخدمات اللوجيستية، وإعادة التدوير والتسويق لسكراب العمليات الصناعية.

- العمل على تطبيق أمثل لنظام الحوكمة في الشركة.

3.2 تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية

وفقاً لأحكام وقواعد الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال"حوكمة الشركات" وبما تقتضيه مصالح الشركة، فقد تم تشكيل لجان منبثقة من مجلس الإدارة تعمل على تمكين مجلس الإدارة من تأدية مهامه بشكل فعال من خلال تقارير وتوصيات تلك اللجان كلاً في ضوء المهام والمسئوليات المنوطة به.

أ) لجنة التدقيق:

تم تشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في 13 أغسطس 2018، إذ تقوم هذه اللجنة بمهام ومسئوليات التدقيق الداخلي للشركة. وقد شكلت هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، مع مراعاة كافة الخصائص المنصوص عليها باللائحة التنفيذية والكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات". كما تم تعيين أمين سراللجنة السيدة/ ساميا الصليبي بموجب إجتماع مجلس الإدارة رقم 3 المنعقد في تاريخ 14 مايو 2019 للقيام بالمهام والمسئوليات المنوطة بأمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة التدقيق:

الاسم	صفة العضو في اللجنة	تصنيف العضو في مجلس الإدارة
خالد إبراهيم الموسى	رئيس لجنة التدقيق	عضو غير تنفيذي
نادر سكين	عضو لجنة التدقيق	عضو غير تنفيذي
فوزي المضف	عضو لجنة التدقيق	عضو مستقل
ساميا الصليبي	أمين سر	أمين سر

إجتماعات لجنة التدقيق خلال العام 2020:

اجتماعات لجنة التدقيق خلال عام 2020

اسم العضو وصفته في اللجنة	إجتماع رقم 1 /2020 المنعقد في 14/4/2020	إجتماع رقم 2 /2020 المنعقد في 14/5/2020	إجتماع رقم 3 /2020 المنعقد في 11/8/2020	إجتماع رقم 4 /2020 المنعقد في 3/11/2020	عدد الإجتماعات (4 اجتماعات)
خالد إبراهيم الموسى	√	√	√	√	4/4
رئيس لجنة التدقيق					
فوزي المضف	√	√	√	√	4/4
عضو مستقل في لجنة التدقيق					
نادر سكين	√	√	√	√	4/4
عضو لجنة التدقيق					
ساميا الصليبي	√	√	√	√	4/4
أمين سر					

مهام لجنة التدقيق على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة بهدف ضمان عدالة وشفافية البيانات والتقارير المالية.
- التوصية بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من استقلاليتهم وعدم تقديم أية خدمات للشركة عدا ما تقتضيها مهنة التدقيق.
- تقييم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإعداد تقرير يتضمن رأي وتوصيات اللجنة في هذا الشأن.
- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي والإشراف الفني عليه وكذلك مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والجهات الرقابية.

إنجازات لجنة التدقيق خلال عام 2020 :

- مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة.
- التأكد من عدم قيام مدققي الشركة الخارجيين بتقديم أية خدمات للشركة عدا ما تقتضيها مهنة التدقيق.
- مراجعة توصيات المدققين الداخليين والخارجيين بشأن نظم الرقابة الداخلية، وكذلك متابعة تنفيذ الإدارة للإجراءات التصويبية المتخذة بشأن تلك التوصيات.
- مناقشة أية صعوبات او معوقات تواجه مراقب الحسابات الخارجي أو أية قيود على نطاق أنشطته.
- رفع التوصية لمجلس الإدارة بشأن تعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، والتأكد من استقلاليتهم.
- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله، وتقييم أدائه، وأداء إدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- متابعة التزام الشركة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بعملها.

ب) لجنة المخاطر:

بناء على أحكام الكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات" تمّ تشكيل لجنة المخاطر بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في تاريخ 13 أغسطس 2018 ،اذ تقوم هذه اللجنة بمهام ومسئوليات إدارة المخاطر للشركة. ترتبط إدارة المخاطر باللجنة مباشرة. وقد شكلت هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. كما تم تعيين أمين سراللجنة السيدة/ ساميا الصليبي بموجب إجتماع مجلس الإدارة رقم 3 المنعقد في تاريخ 14 مايو 2019 للقيام بالمهام والمسئوليات المنوطة بأمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة المخاطر:

الاسم	صفة العضو في اللجنة	تصنيف العضو في مجلس الإدارة
نادر سكين	رئيس لجنة المخاطر	عضو غير تنفيذي
طارق الموسى	عضو لجنة المخاطر	عضو تنفيذي
فوزي المضف	عضو لجنة المخاطر	عضو مستقل
ساميا الصليبي	أمين سر	أمين سر

اجتماعات لجنة المخاطر:

اجتماعات لجنة المخاطر خلال عام 2020

اسم العضو وصفته في اللجنة	اجتماع رقم 1 /2020 المنعقد في 2020/4/14	اجتماع رقم 2 /2020 المنعقد في 2020/5/14	اجتماع رقم 3 /2020 المنعقد في 2020/8/11	اجتماع رقم 4 /2020 المنعقد في 2020/11/3	عدد الإجتماعات (4 اجتماعات)
نادر سكين	√	√	√	√	4/4
رئيس لجنة المخاطر					
طارق الموسى	√	√	√	√	4/4
عضو في لجنة المخاطر					
فوزي المضف	√	√	√	√	4/4
عضو مستقل في لجنة المخاطر					
ساميا الصليبي	√	√	√	√	4/4
أمين سر					

مهام لجنة المخاطر على سبيل المثال لا الحصر:

- إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الإستراتيجيات والسياسات، وأنها تتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة.
- ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر.
- التأكد من أن موظفي إدارة المخاطر لديهم الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة، والعمل على زيادة وعي العاملين بثقافة المخاطر وإدراكهم لها.
- تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك لتحديد أوجه القصور بها.
- مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديم هذه التقارير إلى مجلس إدارة الشركة.

إنجازات لجنة المخاطر خلال عام 2020:

- اعتماد الأنظمة والإجراءات الفعالة لإدارة مخاطر الشركة.
- دراسة وتحليل تقارير المخاطر وإبداء الرأي ورفع التوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
- التأكد من استقلالية إدارة المخاطر واستيفاءها لكافة الشروط والمتطلبات.

ج) لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في 13 أغسطس 2018 لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وبمراعاة كافة الخصائص المنصوص عليها بالكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما .كما تم تعيين أمين سر اللجنة "السيدة/ ساميا الصليبي" بموجب إجتماع مجلس الإدارة رقم 3 المنعقد في تاريخ 14 مايو 2019 للقيام بالمهام والمسئوليات المنوطة بأمين سر اللجنة.

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت:

الاسم	صفة العضو في اللجنة	تصنيف العضو في مجلس الإدارة
مساعد الهولي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو غير تنفيذي
طارق الموسى	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو تنفيذي
فوزي المضف	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو مستقل
ساميا الصليبي	أمين سر	أمين سر

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2020:

اسم العضو وصفته في اللجنة	اجتماع رقم 1 /2020 المنعقد في 2020/4/14	اجتماع رقم 2 /2020 المنعقد في 2020/12/31	عدد الإجتماعات (2)
مساعد الهولي **رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت**	√	√	2/2
فوزي المضف **عضو مستقل في لجنة الترشيحات والمكافآت**	√	√	2/2
طارق الموسى **عضو لجنة الترشيحات والمكافآت**	√	√	2/2
ساميا الصليبي **أمين سر**	√	√	2/2

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعين خلال عام 2020 بموجب دعوة من رئيس اللجنة وبحضور كامل الأعضاء، كما دونت نتائج الاجتماع بمحضر موقع من أعضاء اللجنة.

مهام لجنة الترشيحات والمكافآت:

- رفع التوصية بشأن قبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة.
- وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- وضع توصيف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
- التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إنجازات لجنة الترشيحات والمكافآت:

- إعداد تقرير سنوي للمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- مراجعة لائحة الترشيحات والمكافآت ومراجعة سياسة الترشيحات.
- تقييم أعضاء مجلس الإدارة وفق مؤشرات الأداء الموضوعية.
- التوصية حول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- التوصية حول الترشيح/إعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

4.2 حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات والبيانات

تحرص الشركة على تقديم وإتاحة كافة المعلومات والبيانات لأعضاء مجلس الإدارة. يتولى أمين سر المجلس "السيدة / ساميا الصليبي" توفير وتدقيق المعلومات والبيانات وتوفيرها لأعضاء مجلس الإدارة بشكل دقيق وفي الوقت المناسب .وكذلك يتم إرسال كافة الوثائق والتقارير ذات الصلة بأية أمور يتم إدراجها على جدول الأعمال ويقوم أمين السر بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بتلك التقارير والوثائق قبل الاجتماعات بفترة كافية للدراسة والإطلاع.

القاعدة الثالثة :اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1.3 متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

بالإضافة لما تقدّم ذكره أعلاه في هذا الصدد، حرص مجلس الإدارة على تشكيل لجنة الترشيحات من ثلاثة أعضاء من بينهم عضو مستقل ويرأسها عضو مجلس إدارة غير تنفيذي كما تمّ إيضاحه أعلاه. كما اعتمد مجلس الإدارة ميثاق عمل اللجنة والذي يتضمن مهام ومسؤوليات اللجنة بما يتفق مع قواعد الكتاب الخامس عشر "حوكمة الشركات" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

2.3 تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

تلتزم الشركة بأعلى معايير الشفافية وفقا لما نصت عليه الممارسات الرائدة وقواعد حوكمة الشركات، وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في الشركة بإعداد تقرير مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وترفع توصياتها في ذلك إلى مجلس الإدارة الذي يقوم بعرضها على الجمعية العامة العادية السنوية للموافقة عليها، وفيما يلي بيان بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للعام 2020 :

المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 :

تعرض مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية السنوية للموافقة عليها حيث لا تتجاوز إجمالي المكافآت 10 % من صافي أرباح الشركة بعد استنزال الإهلاك والاحتياطات كما هو منصوص عليه في النظام الاساسي للشركة. لم يتم توزيع أية مكافآت ثابتة أو متغيرة على أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 ما عدا مكافأة العضو المستقل للعام 2020 التي بلغت قيمتها مبلغ وقدره 20،000 د.ك (عشرون ألف دينار كويتي فقط لا غير).

المكافآت الممنوحة للإدارة التنفيذية خلال عام 2020:

إن نظام المكافآت الخاص بالإدارة التنفيذية يشمل المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة .المكافآت الثابتة هى تلك المكافآت الممنوحة للإدارة التنفيذية والتي تكون مرتبطة بالمسؤوليات المسندة إليهم، والمكافآت المتغيرة وهي تلك المكافآت الممنوحة للإدارة التنفيذية بناءً على الأداء وتحقيق أهداف محددة .وتقوم كل من إدارة الموارد البشرية ولجنة المكافآت بمراجعة هذه المكافآت بشكل سنوي .وتبلغ إجمالي المكافآت التي حصلت عليها الإدارة التنفيذية في عام 2020 وفق ما يلي :

التصنيف	عدد الموظفين	مكافأة ثابتة (دينار كويتي)	مكافأة متغيرة (دينار كويتي)	مزايا (دينار كويتي)	المجموع (دينار كويتي)
أعضاء الإدارة التنفيذية	4	164,565	60,000	• 10,673 د.ك سيارات • 3,875 د.ك تعليم أبناء • 13,050 د.ك سكن • 4,165 د.ك تذاكر طيران	256,328

وسيتم عرض التقرير بشكل مفصل في إجتماع الجمعية العامة للسنة المنتهية في عام 2020 وفقاً لما نص عليه الكتاب الخامس عشر"حوكمة الشركات" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

1.4 سلامة ونزاهة التقارير المالية

قدمت الإدارة التنفيذية تعهدات كتابية لمجلس إدارة الشركة بسلامة ونزاهة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في عام 2020 تستعرض فيها كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، حيث تمّ إعداد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة.
يقوم مجلس الإدارة بدوره بالتعهد لمساهمي الشركة بسلامة ونزاهة البيانات المالية والتقارير ذات الصلة بنشاط الشركة، وذلك من خلال التقرير السنوي المقدم للمساهمين بنهاية السنة المالية أمام الجمعية العامة العادية السنوية.
وتعد البيانات المالية والتقارير الصادرة عن الشركة المشار إليها سلفاً على النحو التالي:

- البيانات المالية السنوية.
- البيانات المالية المرحلية.
- نماذج الإفصاح عن أرباح الشركة السنوية والمرحلية.
- التقارير السنوية.

2.4 تشكيل لجنة التدقيق

بالإضافة لما تمّ ذكره في هذا الصدد، يتمتع أعضاء لجنة التدقيق جميعهم بالخبرات والكفاءات والإستقلالية التامة التي تتيح لهم القيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه حيث تعمل لجنة التدقيق على ترسيـــــخ ثقافة الالتـــــزام داخل الشركة وذلك من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة، فضلا عن التأكد من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة. عقدت لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، كما اجتمعت اللجنة أربع مرات مع المدقق الداخلي خلال عام 2020.
وقد اعتمد مجلس الإدارة ميثاق عمل اللجنة الذي يتضمن مهام ومسؤوليات اللجنة بما يتفق مع قواعد الكتاب الخامس عشر"حوكمة الشركات" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

3.4 توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة

تقوم لجنة التدقيق بدراسة وتحليل الأمور المنوطة بها وذلك لإبداء الرأي ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بمراجعة هذه التوصيات والتصويت عليها. وقد اعتمد مجلس الإدارة جميع التوصيات المرفوعة إليه من قبل لجنة التدقيق خلال عام 2020. هذا ولم ترصد اللجنة أي تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة خلال عام 2020.

4.4 استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها، والتأكد من عدم قيامه بتقديم خدمات إلى الشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق وترفع اللجنة توصية بتعيين أو إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي إلى مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره في عرض التوصية على الجمعية العامة العادية السنوية للموافقة علي تعيينه.

القاعدة الخامسة :وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1.5 تشكيل إدارة مستقلة لإدارة المخاطر

يولي مجلس إدارة الشركة اهتماماً بالغاً لإدارة المخاطر. ويعتبر التطوير المستمر والتطبيق الفعال لإدارة المخاطر من أهم الأهداف للوصول إلى استقرار واستمرارية أنشطة الشركة، فضلاً عن أن تحديد المخاطر ضمن مستويات مناسبة هو أمر بالغ الأهمية لمواصلة الشركة نجاحها، لذلك اعتمد مجلس الإدارة تعيين وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ترتبط مباشرة بلجنة المخاطر. تقوم هذه الوحدة برفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر وبدورها تقوم لجنة المخاطر بدراسة هذه التقارير ورفعها مع توصيات اللجنة إلى مجلس الإدارة كي يكون على دراية كاملة بالمخاطر الرئيسية التي قد تواجه الشركة ويتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة في هذا الشأن.

2.5 تشكيل لجنة إدارة المخاطر

بالإضافة إلى ما تقدّم ذكره في هذا الصدد، قام مجلس الإدارة باعتماد ميثاق عمل لجنة إدارة المخاطر والذي يتضمن مهام ومسؤوليات اللجنة بما يتفق مع قواعد الكتاب الخامس عشر"حوكمة الشركات"من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

3.5 أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تعتمد الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تغطي أنشطة الشركة حيث تعمل النظم الداخلية على الحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب. وقد اعتمد مجلس الإدارة سياسات داخلية وآليات ولوائح معمول بها لضمان الرقابة الداخلية بالشركة، كما تقوم لجنة التدقيق بالعمل علي مراجعة ورصد تطبيق تلك السياسات واللوائح وفحص وتحليل التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الداخلي بالشركة لرفع تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة. والجدير بالذكر أن أنظمة الضبط والرقابة الداخلية تغطي كافة الأنشطة بالشركة وتعزز سلامة ودقة وكفاءة عملياتها، كما تم مراعاة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة في الهيكل التنظيمي للشركة والمتمثلة في التالي:

- تحديد السلطات والمسؤوليات بشكل دقيق.
- الفصل التام في المهام وعدم تعارض المصالح.
- الفحص والرقابة المزدوجة.
- التوقيع المزدوج.
- وجود سياسات وإجراءات معتمدة للشركة.
- اتباع أنظمة تكنولوجية حديثة لتنفيذ المعاملات الداخلية بالشركة.

هذا وقد تم تعيين مكتب تدقيق مستقل معتمد "بيكر تلي للإستشارات" للقيام بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير في هذا الشأن كي يتم موافاة الهيئة به خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة المالية.

4.5 تشكيل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي :

تلتزم الشركة تطبيق أعمال التدقيق الداخلي بشكل متكامل ومستقل، حيث أن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة متكاملة ومستقلة تقوم بالمراجعة والتدقيق على كافة أنظمة الرقابة الداخلية وفق معايير وخطط تدقيق متكاملة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد التقارير في هذا الشأن ويتم تقديمها للجنة التدقيق الداخلي بالشركة والتي تقوم بدورها بدراسة وتحليل تلك التقارير لرفعها الى مجلس الإدارة مع التوصيات اللازمة في هذا الشأن.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

1.6 معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية

اعتمد مجلس إدارة الشركة ميثاق عمل يشتمل على معايير ومحددات للسلوك المهني والقيم الأخلاقية سواء داخل الشركة أو خارجها فيما يتعلق بالعملاء والموردين والأطراف الأخرى ذات الصلة. يعزز ميثاق العمل المشار إليه كافة القيم لدى أفراد الشركة جميعاً متمثلاً في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي الشركة. ويؤكد الميثاق على الالتزام بالمعايير والأنظمة الموضوعة في الممارسات التجارية وغيرها حفاظاً على وضع وسمعة الشركة داخل قطاع الأعمال. .ولأن الموظفين أهم أصول الشركة، يتم التأكد من إحاطتهم بمضمون ميثاق العمل من خلال دورات توعوية. وقد اشتمل ميثاق العمل على بعض الجوانب الأخرى مثل العلاقة

مع الشركاء ونزاهة البيانات المالية وأمن المعلومات وكيفية الإبلاغ عن أية ممارسات غير أخلاقية حال حدوثها، كما ينبغي على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين الإلتزام بهذا الميثاق في كافة مهام عملهم.

2.6 الحد من تعارض المصالح

اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة خاصة بتعارض المصالح تهدف إلى ضمان تطبيق الإجراءات المناسبة لإكتشاف حالات تعارض المصالح الجوهرية والتعامل معها بشكل فعال، والتأكد بأن مجلس الإدارة يقوم بالتعامل مع حالات تعارض المصالح القائمة والمحتملة بشكل سليم وأن كافة القرارات يتم اتخاذها بما يحقق مصالح الشركة. وتعد هذه السياسة بمثابة جزء لا يتجزأ من إلتزام الشركة الكامل بالنزاهة والعدالة في التعامل مع أصحاب المصالح، كما تبرز السياسة مفهوم تعارض المصالح وأسس التعامل وكيفية إدارة حالات تعارض المصالح من خلال أمثلة موضوعة، والأطراف التي قد تتعارض مصالحها مع الشركة ودور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي فيما يخص تعارض المصالح، واستعراض سياسة إجراءات التعامل مع حالات تعارض المصالح وآلية الإفصاح.

القاعدة السابعة :الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

1.7 آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفافية

يعد الإفصاح الدقيق والشفافية أحد السمات الأساسية لأساليب متابعة أنشطة الشركة وتقييم أدائها حيث أنّه يسهم في تحسين مستويات تفهم المساهمين والمستثمرين والجمهور لأنشطة الشركة، وكذلك السياسات المطبقة من قبل الشركة، كما يعد الإفصاح الدقيق أحد العوامل المساعدة في جذب رؤوس الأموال نظراً لما له من تأثير على سلوكيات المستثمرين، حيث أنّه يزيد من معدلات الثقة والأمان نظراً لما له من تأثير على كافة الجوانب المتعلقة بأنشطة الشركة وبياناتها المالية والتي تهدف إلى تمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة ولهذه الغاية حرصت الشركة على وضع سياسة تتضمن القواعد والإجراءات المطبقة وآلية الإفصاح المتبعة لإتمام عملية الإفصاح بشكل دقيق وفي الوقت المحدد لها بما يتفق مع الأحكام والقواعد المنصوص عليها بالكتاب العاشر" الإفصاح والشفافية" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

2.7 سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

وضعت الشركة سجلاً خاصاً بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهو متاح للإطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة دون أي رسم أو مقابل، كما تقوم الشركة بتحديث بيانات السجل بشكل مستمر بما يعكس حقيقة أوضاع الأطراف ذات العلاقة.

3.7 تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين

أنشأت الشركة وحدة تنظم شئون المستثمرين، وهي مسئولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمـــة للمستثمرين المحتملين. تتمتـــع وحـــدة شئون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة على نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق ، وذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة.

4.7 البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

عملت الشركة على تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في الشركة والإعتماد عليها بشكل كبير في عملية الإفصاح والتواصل مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال إنشاء قسم خاص على الموقع الإلكتروني للشركة "علاقات المستثمرين" يعرض كافة المعلومات والبيانات التي تساعد المساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

1.8 الحقوق العامة للمساهمين

يكفل تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة الرشيدة والنظام الأساسي للشركة واللوائح والسياسات الداخلية والإجراءات والضوابط اللازمة ممارسة المساهمين لحقوقهم الأساسية على قدر كبير من العدالة والمساواة بما يضمن المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، والحماية من انتهاك حقوقهم، فضلا عن حماية رؤوس أموال المساهمين وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها والقرارات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

2.8 البيانات الخاصة بالمساهمين

قامت الشركة بإنشاء سجل خاص"سجل المساهمين" يُحفظ لدى وكالة المقاصة "الشركة الكويتية للمقاصة" مقيد به أسماء المساهمين وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم ويتم التأشير في سجل المساهمين بأية تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة به، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده بالبيانات الخاصة به، كما يتم التعامل مع البيانات الواردة في سجل المساهمين بأقصى درجات الحماية والسرية حفاظاً على حقوق المساهمين.

3.8 التصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة

يعد مشاركة المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة للشركة والتصويت على قراراتها حقاً أصيلاً لكافة المساهمين، لذلك تحرص الشركة دوماً على تشجيع المساهمين للمشاركة والتصويت باجتماعات الجمعية العامة للشركة من خلال توجيه الدعوة إلى كافة المساهمين لحضور اجتماع الجمعيات العامة متضمنة جدول الأعمال وموعد ومكان انعقاد الاجتماع، وإتاحة المعلومات والبيانات المرتبطة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال، وكذلك المشاركة الفعالة ومناقشة تلك الموضوعات أثناء اجتماعات الجمعية العامة للشركة، وبمراعاة كافة الشروط والتعليمات التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

القاعدة التاسعة :إدراك دور أصحاب المصالح

1.9 حقوق أصحاب المصالح

اعتمدت الشركة سياسات لحماية حقوق أصحاب المصالح تشتمل على القواعد والإجراءات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح مع مراعاة المستقر عليه في القوانين الصادرة في هذا الشأن والتعليمات والضوابط الرقابية المنظمة.

2.9 المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

تعمل الشركة على تشجيع أصحاب المصالح للمشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة من خلال إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطتهم، وتسهيل قيامهم بإبلاغ مجلس إدارة الشركة بطرق آمنة عن أية ممارسات غير سليمة يتعرضون لها من قبل الشركة إن وجدت، مع توفير الحماية لهم.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

1.10 حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية

يعد التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من الأركان الأساسية لقواعد الحوكمة الرشيدة، حيث يساهم بشكل كبير في تعزيز أداء الشركة، لذلك قامت الشركة بوضع آليات ونظم تتيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحصول على برامج ودورات تدريبية وحضور مؤتمرات ذات صلة بعمل الشركة لصقل خبراتهم ومهاراتهم الإدارية والتنظيمية. ويجدر التنويه عن بعض الدورات التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- إدارة المخاطر التنظيمية.
- مكافحة الإحتكار.
- ميثاق أخلاقيات العمل.

2.10 تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

عملت الشركة على وضع نظم وآليات لتقييم أداء مجلس إدارة الشركة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية، وذلك بشكل دوري من خلال مجموعة مؤشرات ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، للوقوف على نقاط القوة والأوجه الواجب تطويرها بما ينعكس على الاحتياجات التدريبية للأعوام المقبلة.

3.10 القيم المؤسسية (Value Creation)

يعمل مجلس الإدارة بشكل مستمر على خلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين بالشركة من خلال الإجراءات والآليات التي تعمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحسين معدلات الأداء. كما تؤمن الشركة بأهمية تشجيع الموظفين على السلوك الإيجابي و تقدير المجهودات الإستثنائية للموظفين المتميزين، كما تنتهج الشركة نظم التقارير المتكاملة بجميع الإدارات

و تعمل علي تطويرها بشكل مستمر لتساعد كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في اتخاذ القرارات بشكل منهجي يحقق مصالح المساهمين.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

1.11 التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع

يتمثل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة في الالتزام بشكل مستمر بالتصرف الأخلاقي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بوجه عام وللعاملين بالشركة بوجه خاص لذلك وضعت الشركة سياسة داخلية تهدف إلى تحقيق التوازن بين أهداف الشركة وأهداف المجتمع، كما تعكس تلك السياسة الهدف بتطوير الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

2.11 جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي

تعتمد الشركة برامج وآليات تبرز جهودها المبذولة في مجال العمل الاجتماعي، منها الإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية للعاملين بالشركة وخطط عمل المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها الشركة من خلال الموقع الإلكتروني والتقارير الدورية ذات الصلة. بالإضافة إلى برامج توعوية للعاملين بأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة وتسليط الضوء على القضايا التي تساهم الشركة في تطويرها اجتماعياً.

وفي تاريخ 3 إبريل 2020، قامت الشركة بحملة وقائية توعوية بخصوص فيروس كورونا ،فقد أجرت شركة المعادن تدريبات ومحاضرات للعمال والمهندسين المشرفين على محارق النفايات الطبية المرسلة من المحاجر والمستشفيات وكيفية جرد المخلفات الطبية والتعامل معها بطريقة آمنة، وتضمنت التوعية تبيان الأعراض الأساسية وكيفية انتقال فيروس كورونا ، وكيفية الحد من خطر الإصابة بـ "كوفيد 19"، باستخدام PPE ، مطهرات التعقيم ، وتجنب الأماكن المزدحمة ومن خلال اتخاذ تدابير وقائية في في أماكن التجمعات.

كذلك، وكجزء من جهود شركة المعادن المستمرة ضد مرض فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، ومن أجل تقليل تأثير ظروف تفشي هذا الفيروس على سير أعمال شركة المعادن والحفاظ على صحة العاملين والعملاء على حد سواء قدمت الشركة الدعم لمسؤول الصحة والسلامة في الشركة للحصول على شهادة دولية "مبادىء توجيهية للتخطيط التنفيذي والتأهب لمكافحة جائحة "كوفيد 19" وهو جزء من برنامج حالات الطوارئ لمنظمة الصحة العالمية.

وتحرص الشركة على دعم جهود المسؤولية الاجتماعية بما يتماشى مع التوجه الإستراتيجي للشركة واحتياجات المجتمع. وفي هذا السياق فإن الشركة ملتزمة بتبني المبادرات المناسبة والملائمة، سواء كانت لدعم البيئة، الفعاليات الخيرية، أو تنمية المجتمع المحلي، وذلك من أجل ضمان تحقيق أفضل منفعة لكل من الشركة والمجتمع على حد سواء.

.....

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

طارق ابراهيم الموسى

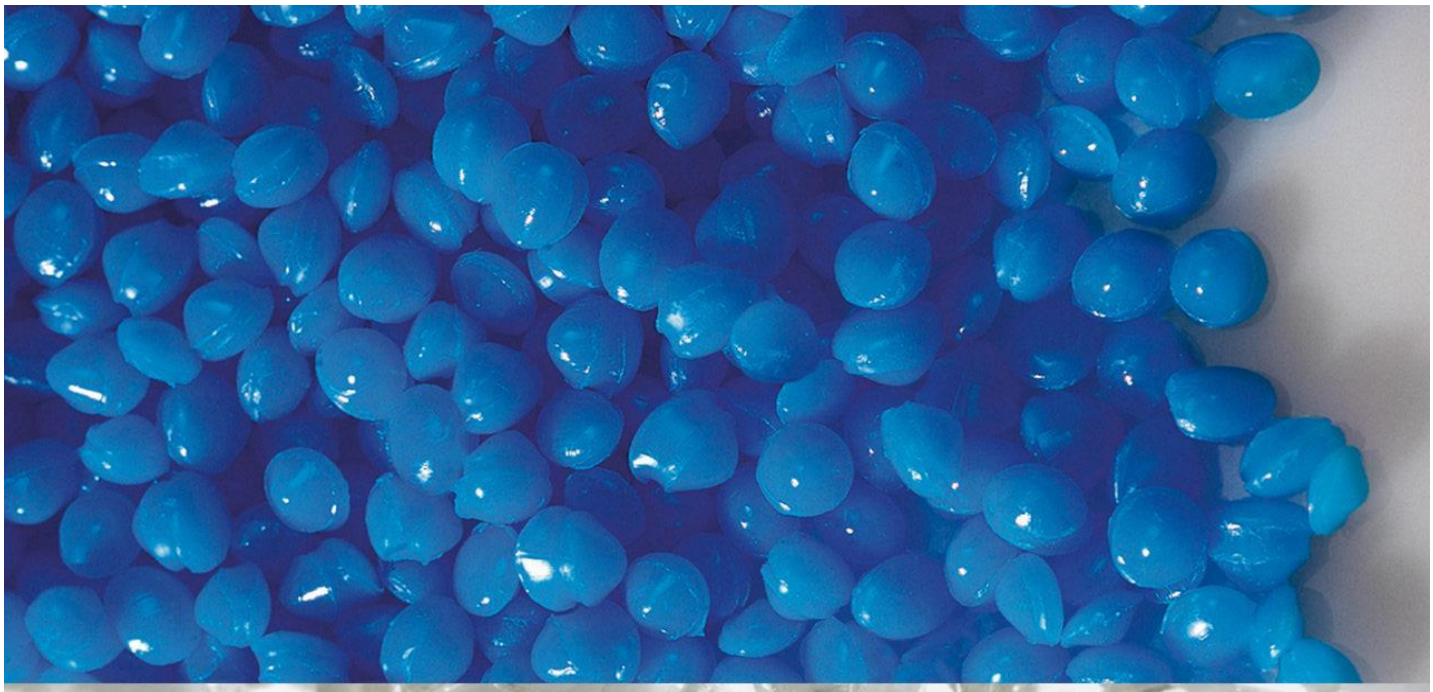

تقرير لجنة التدقيق

رئيس اللجنة: خالد إبراهيم الموسى

كلمة رئيس اللجنة:

السادة المساهمين الكرام، تحية طيبة وبعد:

- **السادة المساهمين الكرام، تحية طيبة وبعد :**

- نقدم لكم تقرير لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة والمنوطة بترسيخ ثقافة الإلتزام داخل الشركة وذلك من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة والتأكد من كفاية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة.
- تم تشكيل لجنة التدقيق وتم اعتمادها من قبل مجلس الادارة فى اجتماعه المنعقد في تاريخ 13 أغسطس 2018 وذلك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الكتاب الخامس عشر «حوكمة الشركات» من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7/2010 وتعديلاتهما. وتقوم اللجنة بدورها فى تفعيل ومراقبة نظم الرقابة الداخلية للشركة ومراجعة ودراسة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات الخارجيين كذلك تقاريرالمراقبين المستقلين ورفع التوصيات لمجلس الادارة بشأنها. و يقوم المجلس بمتابعة أعمالها بصفة منتظمة لكي يكون على دراية كاملة بأنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي تواجهها الشركة وبالتالي أداء الدور الفعال لترسيخ قواعد الرقابة الداخلية.

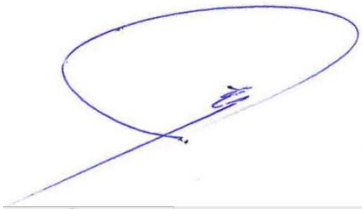

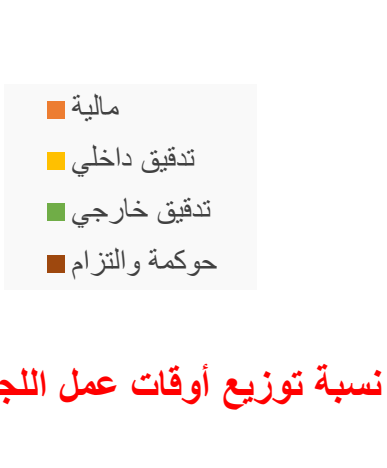

نسبة توزيع أوقات عمل اللجنة

ثانياً : تشكيل اللجنة:

م	الإسم	صفة العضوية فى مجلس الإدارة	صفة العضوية فى اللجنة
1	خالد إبراهيم الموسى	عضو غير تنفيذي	رئيس اللجنة
2	فوزي المضف	عضو مستقل	عضو اللجنة المستقل
3	نادر سكين	عضو غير تنفيذي	عضو اللجنة
4	ساميا الصليبي	أمين سر اللجنة	أمين سر اللجنة

ثالثاً : أهداف اللجنة

تتلخص أهداف اللجنة في الآتي:

- التأكد من كفاية وسلامة نظم الرقابة الداخلية والتقارير والسياسات والإجراءات وفاعلية مهام مراجعة التدقيق الداخلي.
- التأكيد على الالتزام بتطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية وسياسات واجراءات الشركة المعتمدة.
- إرساء أعلى معايير الرقابة الداخلية وخلق أطر إشرافية تعكس النزاهة والشفافية بكافة المعاملات والنشاطات.
- حماية أصول الشركة.
- التأكد من سلامة البيانات المالية المرحلية والسنوية الصادرة من الشركة.

رابعاً: مهام لجنة التدقيق:

تتلخص مهام لجنة التدقيق في الآتي:

1. مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وابداء الرأي والتوصية لضمان دقة وسلامة ونزاهة التقارير المالية.
2. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومتابعة أعمالهم والتأكد من استقلاليتهم وعدم تقديمهم أية خدمات أخرى للشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق.
3. دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تمّ بشأنها.
4. تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها ورفع التقارير لمجلس الإدارة.
5. الإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي ومراجعة وإقرار خطط التدقيق الداخلي.
6. التوصية بتعيين إدارة التدقيق الداخلي. تقييم عمل إدارة التدقيق الداخلي.
6. مراجعة نتائج تقاريرالتدقيق الداخلي والجهات الرقابية والملاحظات الواردة فيها وكذلك التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن هذه الملاحظات.
7. التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم ذات العلاقة.

خامساً: إجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة خلال سنة ٢٠٢٠ أربعة اجتماعات كان بيانها كالتالي:					
اسم العضو وصفته باللجنة	اجتماع رقم ١ / ٢٠٢٠ المنعقد في ١٤ / ٤ / ٢٠٢٠	اجتماع رقم ٢ / ٢٠٢٠ المنعقد في ١٤ / ٥ / ٢٠٢٠	اجتماع رقم ٣ / ٢٠٢٠ المنعقد في ١١ / ٨ / ٢٠٢٠	اجتماع رقم ٤ / ٢٠٢٠ المنعقد في ٣/ ١١/ ٢٠٢٠	عدد الإجتماعات (٤ اجتماعات)
خالد الموسى	√	√	√	√	4/4
رئيس لجنة التدقيق					
فوزي المضف	√	√	√	√	4/4
عضو مستقل					
نادر سكين	√	√	√	√	4/4
عضو لجنة التدقيق					
ساميا الصليبي	√	√	√	√	4/4
أمين السر اللجنة					

سادساً : انجازات لجنة التدقيق:

❑ أنجزت اللجنة فى عامها الحالي العديد من الإنجازات نوجزها فيما يلى:

➢ البيانات والتقارير المالية:

- ✓ مناقشة البيانات والتقارير المالية المرحلية والسنوية قبل عرضها على مجلس الادارة ورفع التوصية بشأنها.
- ✓ متابعة الافصاحات والامور الهامة بشأن البيانات المالية.
- ✓ التأكد من تطبيق الاجراءات المحاسبية السليمة.

➢ التدقيق الداخلى:

- ✓ متابعة خطة عمل المدقق الداخلي
- ✓ مناقشة تقارير المدقق الداخلي ورفع التوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
- ✓ التوصية بإعادة تعيين إدارة التدقيق.

➢ نظم الرقابة الداخلية

- ✓ التوصية في تعيين مكتب تدقيق مستقل لفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية.

➢ مراقب الحسابات الخارجي

- ➢ التأكيد على إستقلالية مراقب الحسابات وتقييم أعماله
- ➢ مناقشة ملاحظات مراقب الحسابات الخارجي ورفع التوصية لمجلس الإدارة بشأنها.

➢ الإلتزام بالقوانين والتشريعات

- متابعة التزام الشركة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بعملها.

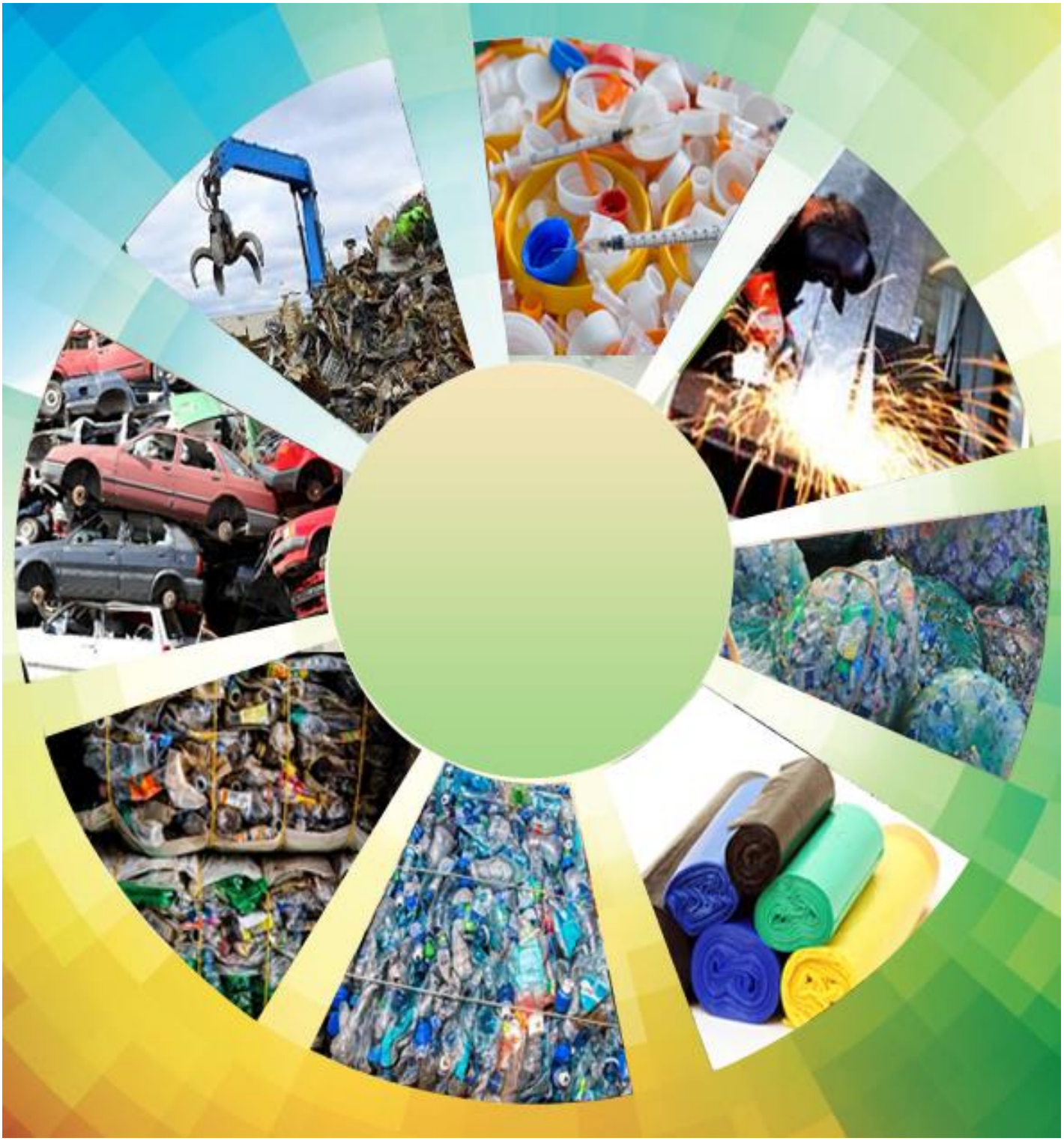

تقرير المخالفات

تقرير المخالفات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

لم يتم توقيع أية مخالفات على شركة المعادن والصناعات التحويلية (ش.م.ك.ع) من قبل الجهات الرقابية والحكومية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 .

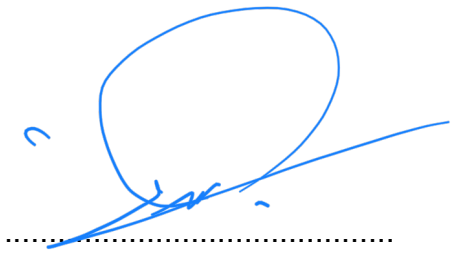

.....

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

طارق ابراهيم الموسى

تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

1. عقد تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات الموقّع بين شركة المعادن والصناعات التحويلية وشركة أجيليتي لتقنية المعلومات (مركز خدمات المعلومات العالمي) لسنة 2020 مبلغ وقدره 37،920 د.ك (سبعة وثلاثون ألف وتسعمائة وعشرون دينار كويتي).

2. عقد تقديم الخدمات الموقع بين شركة أجيليتي للمخازن العمومية (ش.م.ك.ع) وشركة المعادن والصناعات التحويلية (ش.م.ك.ع) المتعلق بمهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر للشركة لسنة 2020، وقد بلغت قيمة تقديم خدمات إدارة المخاطر بواسطة شركة بروتيفيتي المعينة من قبل أجيليتي عن سنة 2020 مبلغ وقدره 3500 د.ك (ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار كويتي).

3. تقديم خدمات قانونية من قبل شركة أجيليتي للمخازن العمومية (ش.م.ك.ع) لشركة المعادن والصناعات التحويلية لسنة 2020 مبلغ وقدره 43،592 د.ك (ثلاثة وأربعون ألف وخمسمائة واثنان وتسعون دينار كويتي).

.....

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

طارق ابراهيم الموسى

تقرير مراقب الحسابات المستقل
والبيانات المالية المجمّعة

شركة المعادن والصناعات التحويلية

شركة مساهمة كويتية (عامة)

وشركاتها التابعة

دولـة الكويـت

البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مـع

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	
بيان المركز المالي المجمع	4
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر المجمع	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	6
بيان التدفقات النقدية المجمع	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	8 – 39

RSM

RSM البزيع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز محمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة المعادن والصناعات التحويلية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة المعادن والصناعات التحويلية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وبإستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة للأمر المبين في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعاييرالدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الايضاح رقم (37) حول البيانات المالية المجمعة، تم إدراج استثمار المجموعة في شركة زميلة ("شركة تنمية وتطوير العقار -ذ.م.م.") بمبلغ 5,465,720 دينار كويتي، في بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020. حيث تتضمن شركة تنمية وتطوير العقار - ذ.م.م. على استثمار عقاري في منطقة أمغره مقام عليه مصنع الشركة الام بقيمة 3,426,400 دينار كويتي وقد تم اخلاؤه من قبل وزارة التجارة والصناعية. لم تقم الشركة الزميلة بشطب القيمة الدفترية لهذا الاستثمار، مما لا يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا المتحفظ.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وإننا لا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور. لقد قمنا بعرض أمور التدقيق الهامة التالية:

تقييم العقارات الاستثمارية

إن تقييم العقارات الاستثمارية هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن أراءً وأحكاماً مهمة وتمثل جزءا هاما من إجمالي موجودات المجموعة، والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات، لذلك قمنا باعتبار تقييم العقارات الاستثمارية كأمر هام. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الإستثمارية من قبل مقيمين مرخص لهم في التقييم مرة واحدة على الأقل في السنة. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة افتراضات السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام تقنيات تقييم كطريقة رسملة الدخل، أخذاً بالاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم من قبل المقيمين المرخص لهم، كما وأننا ركزنا على مدى كفاية الإفصاح عن تقييم العقارات الاستثمارية. تظهر تلك الإفصاحات المتعلقة بهذا البند ضمن إيضاح رقم (11) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى

أن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أننا لا نعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا ان هنالك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير التدقيق إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولين بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصـــل مع المســـؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصـــل بها مع المســـؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشـركة الأم. وأننا قد حصـلنا على المعلومات والتفسـيرات التي رأيناها ضـرورية لأداء مهام التدقيق فيما عدا ما تم ذكره في فقرة أسـاس الرأي المتحفظ، وأن البيانات المالية المجمعة تتضـــمن ما نص عليه قانون الشـــركات رقم 1 لســـنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعيـة، وفي حـدود المعلـومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأسـاسـي للشـركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر ماديا في نشـاط الشـركة الأم أو مركزها المالي، فيما عدا تملك شركة تابعة للمجموعة لعقارات إستثمارية وعوائد إيرادات الإيجارات عليها، مما يخالف أغراض الشركة التابعة المنصوص عليها في عقد تأسيسها.

علاوة على ذلك، وحسب ما ورد إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا خلال مراجعتنا ما يشير إلى وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شـأن هيئة أسـواق المال ولائحته التنفيذية خلال السـنة المنتهية في 31 ديسـمبر 2020 على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً على نشـاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولـة الكويـت

25 مارس 2021

شركة المعادن والصناعات التحويلية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	ايضاحات	2020	2019
الموجودات			
نقد ونقد معادل	3	**3,487,748**	3,278,803
ودائع لأجل	4	**1,047,054**	1,017,988
إستثمارات مرابحة	5	**29,715**	29,715
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	6	**4,977,590**	4,319,765
مستحق من طرف ذو صلة	7	**48,600**	-
مخزون	8	**741,350**	1,520,230
مجموع الموجودات المتداولة		**10,332,057**	10,166,501
الموجودات غير المتداولة:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9	**34,972**	164,986
إستثمار في شركة زميلة	10	**5,465,720**	5,456,750
عقارات استثمارية	11	**2,342,000**	2,390,000
ممتلكات وعقارات ومعدات	12	**1,634,795**	1,938,197
موجودات حق الاستخدام	13	**2,371,124**	511,511
شهرة		**406,889**	406,889
مجموع الموجودات غير المتداولة		**12,255,500**	10,868,333
مجموع الموجودات		**22,587,557**	21,034,834
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة:			
بنوك دائنة		**-**	518,287
أقساط عقود تمويل إجارة	14	**970,000**	1,195,000
قروض لأجل – الجزء المتداول	15	**1,158,000**	750,000
مطلوبات عقود الايجار – الجزء المتداول	16	**672,133**	259,186
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	17	**4,727,030**	3,633,380
مستحق الى أطرف ذات صلة	7	**847,688**	747,610
مجموع المطلوبات المتداولة		**8,374,851**	7,103,463
المطلوبات غير المتداولة:			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	18	**1,021,963**	928,282
مطلوبات عقود الايجار – الجزء غير المتداول	16	**1,878,844**	251,802
قروض لأجل – الجزء غير المتداول		**636,846**	-
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**3,537,653**	1,180,084
مجموع المطلوبات		**11,912,504**	8,283,547
حقوق الملكية:			
رأس المال	19	**10,000,000**	10,000,000
إحتياطي إجباري	20	**1,520,581**	1,520,581
أسهم خزانة	22	**(1,056,623)**	(1,056,623)
أثر التغير في حقوق ملكية شركات تابعة		**402,450**	402,450
خسائر متراكمة		**(2,567,797)**	(79,783)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**8,298,611**	10,786,625
الحصص غير المسيطرة		**2,376,442**	1,964,662
مجموع حقوق الملكية		**10,675,053**	12,751,287
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**22,587,557**	21,034,834

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مساعد إبراهيم الهولي
رئيس مجلس الإدارة

طارق إبراهيم محمد الموسى
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

	إيضاحات	**2020**	2019
الإيرادات:			
صافي المبيعات		**7,077,549**	8,775,161
إيرادات الخدمات	23	**11,118,515**	11,632,886
		18,196,064	20,408,047
التكاليف:			
تكلفة المبيعات		**(5,065,115)**	(7,191,903)
تكلفة الخدمات	23	**(8,072,636)**	(9,197,750)
		(13,137,751)	(16,389,653)
مجمل الربح		**5,058,313**	4,018,394
المصاريف والأعباء:			
تكاليف الموظفين		**(1,715,040)**	(1,579,998)
مصاريف عمومية وإدارية	24	**(2,681,316)**	(2,942,759)
مصاريف بيعية وتسويقية		**(509,008)**	(366,742)
إستهلاكات	12	**(174,679)**	(193,487)
صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	6 - ب	**(119,737)**	(198,302)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لطرف ذو صلة	7	**-**	(453,100)
مخصص مخزون بطيء الحركة	8 - أ	**-**	(300,000)
شطب مخزون	8	**(350,120)**	-
إطفاء موجودات حق استخدام	13	**(271,632)**	(45,435)
تكاليف تمويلية لمطلوبات عقود الايجار	16	**(105,489)**	(4,531)
مجموع المصاريف والأعباء		**(5,927,021)**	(6,084,354)
خسارة التشغيل		**(868,708)**	(2,065,960)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	10	**8,970**	(1,170)
شطب ممتلكات وعقارات ومعدات	12	**(1,138,681)**	-
خسائرتصفية شركة تابعة	25	**-**	(47,228)
خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9	**-**	(2,054)
التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9	**(130,014)**	(1,200)
التغيرات في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	11	**(48,000)**	4,000
إيرادات فوائد		**27,810**	36,703
مصاريف تمويلية		**(216,441)**	(246,340)
خسائر فروقات عملة أجنبية		**(16,901)**	(7,244)
إيرادات أخرى	26	**305,731**	578,036
خسارة السنة		**(2,076,234)**	(1,752,457)
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
مجموع الخسارة الشاملة للسنة		**(2,076,234)**	(1,752,457)
الخاصة بـ:			
مساهمي الشركة الأم		**(2,488,014)**	(2,123,530)
الحصص غير المسيطرة		**411,780**	371,073
		(2,076,234)	(1,752,457)
		فلس	فلس
خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم	27	**(27.61)**	(23.57)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

شركة المعادن والصناعات التحويلية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم								
	رأس المال	إحتياطي إجباري	أسهم خزانة	أثر التغير في حقوق ملكية شركات تابعة	إحتياطي ترجمة عملة أجنبية	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد المعدل في 1 يناير 2019	10,000,000	1,520,581	(1,056,623)	402,450	11,958	2,043,747	12,922,113	1,593,589	14,515,702
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(2,123,530)	(2,123,530)	371,073	(1,752,457)
أثر تصفية شركة تابعة (ايضاح 25)	-	-	-	-	(11,958)	-	(11,958)	-	(11,958)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	10,000,000	1,520,581	(1,056,623)	402,450	-	(79,783)	10,786,625	1,964,662	12,751,287
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(2,488,014)	(2,488,014)	411,780	(2,076,234)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	**10,000,000**	**1,520,581**	**(1,056,623)**	**402,450**	**-**	**(2,567,797)**	**8,298,611**	**2,376,442**	**10,675,053**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

	ايضاحات	**2020**	2019
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
خسارة السنة		**(2,076,234)**	(1,752,457)
التسويات:			
إستهلاكات	12	**593,805**	554,569
صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	6 - ب	**119,737**	198,302
مخصص مخزون بطيء الحركة	8 - أ	**-**	300,000
شطب مخزون	8	**350,120**	-
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لطرف ذو صلة	7	**-**	453,100
أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات		**(400)**	(26,479)
شطب ممتلكات وعقارات ومعدات	12	**1,138,681**	-
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	10	**(8,970)**	1,170
خسائر تصفية شركة تابعة	25	**-**	47,228
إطفاء موجودات حق استخدام	13	**485,379**	226,184
خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9	**-**	2,054
التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9	**130,014**	1,200
التغيرات في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	11	**48,000**	(4,000)
إيرادات فوائد		**(27,810)**	(36,703)
مصاريف تمويلية		**216,441**	246,340
تكاليف تمويلية لمطلوبات عقود الايجار	16	**122,389**	28,173
مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضروره	18	**-**	(38,711)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	18	**244,149**	241,521
		1,335,301	441,491
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		**(643,921)**	(1,367,396)
إجمالي المبلغ المستحق من العملاء عن أعمال العقود		**-**	838,842
مستحق من أطراف ذات صلة		**(48,600)**	**-**
مخزون		**428,760**	1,789,752
مستحق الى أطراف ذات صلة		**100,078**	49,167
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		**1,093,650**	(151,327)
التدفقات النقدية الناتجة من العمليات		**2,265,268**	1,600,529
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	18	**(150,468)**	(35,972)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**2,114,800**	1,564,557
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
الحركة على ودائع لأجل		**(29,066)**	349,595
المحصل من إستثمارات مرابحة		**-**	10,000
شراء ممتلكات وعقارات ومعدات	12	**(1,429,084)**	(797,350)
المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات		**400**	39,062
المحصل من تخفيض موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	9	**-**	15,255
إيرادات فوائد مستلمة		**27,810**	36,703
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(1,429,940)**	(346,735)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
الحركة على بنوك دائنة		**(518,287)**	223,952
صافي الحركة على عقود تمويل إيجارة		**(225,000)**	(535,000)
المحصل من قروض لأجل		**1,044,846**	200,000
مطلوبات عقود الايجار	16	**(427,392)**	(242,880)
مصاريف تمويلية مدفوعة		**(216,441)**	(246,340)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(342,274)**	(600,268)
صافي الزيادة في نقد ونقد معادل		**342,586**	617,554
أثر تصفية شركة تابعة	25	**-**	(623)
نقد ونقد معادل في بداية السنة		**2,538,373**	1,921,442
نقد ونقد معادل في نهاية السنة	3	**2,880,959**	2,538,373

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (37) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن شركة المعادن والصناعات التحويلية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس تحت رقم 113/ جلد (17) بتاريخ 10 يونيو 1987، وتعديلاته اللاحقة وآخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 12320 بتاريخ 15 أغسطس 2018.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم هي:

- شراء وبيع الآليات والمركبات والناقلات المستعملة والخردة وقطع غيارها ومستلزماتها والمعادن بأنواعها ومشتقاتها وما ينتج عنها وتمثيل الشركات المتخصصة في ذلك.
- شراء وبيع خردة المنازل والمشروعات الصناعية والتجارية بما يشمل ذلك من الأدوات المنزلية والآلات ومخلفات البناء المعدنية وغيره من الخردة المتوافرة محليا.
- تقطيع وتصنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها محليا وخارجيا.
- إستيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتخزين الخردة.
- القيام بكافة أعمال التجارة والتصدير والإنتاج المتعلقة بأغراض الشركة داخل دولة الكويت وخارجها.
- إنشاء الصناعات المكملة لتجارة وإنتاج الخردة أو المساهمة في هذه المشاريع.
- إدارة وتطوير مناطق بيع وشراء وإنتاج وتصنيع المواد الخردة والمواد المستعملة والصناعات المكملة داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بكافة أعمال الهدم والإزالة للمنشآت وتمثيل الشركات المتخصصة في هذا المجال.
- إقامة وإدارة المزادات المتعلقة بأغراض الشركة محليا وعالميا وتمثيل الشركات في هذا المجال.
- إستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
- المساهمة في التأسيس أو التملك الجزئي للشركات الصناعية وشركات الإدارة الصناعية محليا ودوليا.
- تطوير وتهيئة وإنشاء وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية والحرفية.
- القيام بتنفيذ كافة أعمال النقل والتجميع للقمامة والنفايات والإنقاض والإستفادة منها داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع تعهدات ومناقصات النظافة لجميع الجهات داخل وخارج دولة الكويت.
- القيام بتنفيذ كافة أنواع وأعمال وخدمات تنظيف وحماية وتحسين البيئة من التلوث داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء أو إدارة أو صيانة محطات المجاري ورمي القمامة والأنقاض بأنواعها والإتجار بالمواد الناتجة من ذلك داخل وخارج دولة الكويت.
- إنشاء الصناعات لتدوير النفايات والأنقاض والمخلفات البيئية داخل وخارج دولة الكويت (وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للصناعة).

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو: ص.ب 4520 الصفاة – 13045 دولة الكويت.
إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 66.48% من قبل شركة أجيلتي للمخازن العمومية - ش.م.ك.(عامة) مدرجة في بورصة الكويت (الشركة الأم الرئيسية).
تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 25 مارس 2021. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. حيث لها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد:

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا البنود التالية والتي تدرج بقيمتها العادلة:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- عقارات استثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ذ).
إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بإستثناء تأثير تفشي جائحة فيروس كوفيد 19 على المجموعة وذلك وفقا لما هو مبين في إيضاح (35).

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير كما في 1 يناير 2020 وبيانها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المُعرفة، وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط، وبيانها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مُدخَل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- تضييق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء، وإزالة الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف.
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت في تقييم ما إذا كان قد تم الإستحواذ على عملية موضوعية.
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مُدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج.
- إضافة خَيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على تجميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) – "تعريف الأهمية النسبية".

توفر تلك التعديلات تعريفًا جديدًا للأهمية النسبية التي تنص على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو إخفائها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية المجمعة للأغراض العامة استناداً إلى تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة". توضح التعديلات أن الأهمية النسبية ستعتمد على طبيعة أو تأثير المعلومات، سواء بشكل فردي أو بالإضافة إلى معلومات أخرى في سياق البيانات المالية. يعتبر التحريف في المعلومات جوهريًا إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة، كما أنه ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مستقبلي على المجموعة.

إطار المفاهيم للتقارير المالية الصادرة في 29 مارس 2018

إن إطار المفاهيم ليس معيارًا، ولا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات في أي معيار. إن الغرض من إطار المفاهيم هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير، ومساعدة القائمين على إعداد البيانات المالية على تطوير سياسات محاسبية متسقة في حالة عدم وجود معيار ساري قابل للتطبيق، ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على الكيانات التي طورت سياساتها المحاسبية بناءً على إطار المفاهيم. يتضمن إطار المفاهيم المعدل بعض المفاهيم الجديدة والتعاريف المحدثة ومعايير الإعتراف بالموجودات والإلتزامات ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "التأجير" - امتيازات عقود الإيجار ذات الصلة بـ COVID -19

في 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتيازات تأجير تتعلق ب COVID -19 "تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجير". تقدم هذه التعديلات إعفاء المستأجرين من تطبيق الإرشاد الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشأن المحاسبة عن التعديلات على عقد التأجير الناتجة عن امتيازات التأجير كتأثير مباشر لجائحة COVID -19. وكمبرر عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم تقييم ما إذا كانت امتيازات التأجير المتعلقة بـ COVID -19 من المؤجر تمثل تعديل في عقد التأجير. وبالتالي يقوم المستأجر الذي يأخذ هذا الاختيار بالمحاسبة عن أي تغيير في مدفوعات عقد التأجير نتيجة امتيازات التأجير المتعلقة بـ COVID -19 بنفس طريقة المحاسبة عن التغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، إذا لم يمثل ذلك التغيير تعديلاً في عقد التأجير.

يتم تطبيق التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020، كما يتم السماح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2020 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

الرجوع إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "تجميع الأعمال" - إشارة إلى إطار المفاهيم. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي ستكون ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21)" الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام"

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات - العوائد ما قبل قصد الاستخدام"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إيصالها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثير مادي على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) – "العقود المثقلة بالالتزامات: تكاليف إتمام العقد"

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو متكبداً خسائر.

تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المرتبطة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد. إن التكاليف العامة والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.
إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على العقود التي لم تفِ بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 – 2020:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1): "تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة - شركة تابعة تطبق المعيار لأول مرة"

يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة (D16 (a – من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1) لقياس فروق الترجمة التراكمية باستخدام المبالغ المفصح عنها من قبل الشركة الأم، بناءاً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند اختيار تطبيق الفقرة (D16 (a – من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1).
إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – "الرسوم في اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة المعادن والصناعات التحويلية – ش.م.ك. (عامة) والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

اسم الشركات التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %	
			2020	2019
شركة المعادن الوطنية للتجارة والمقاولات – ش.ش.و. (ب/1)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	**100**	99
شركة المعادن العمومية للتجارة والمقاولات – ش.ش.و. (ب/2)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	**100**	99
شركة المعادن القابضة – ش.م.ك (مقفلة) وشركاتها التابعة (ب/3)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	**99**	99
الشركة المتحدة للخدمات الهندسية – ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	**70**	70
شركة كاووش المتحدة للتجارة العامة و المقاولات – شركة توصية بسيطة	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	**99**	99
شركة المحيط الفضي – علي حسين وشركاه – ذ.م.م. وشركتها التابعة	دولة الكويت	تنظيف الطرق والمباني والمدن مقاولات نظافة	**60**	60

(ب/1) قامت الشركة الأم بتغيير الكيان القانوني لشركة المعادن الوطنية للتجارة والمقاولات من شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة شخص واحد، حيث تم التأشير في السجل التجاري رقم القيد (69170) وبموجب مذكرة صادرة من إدارة شركات الأشخاص بتاريخ 5 فبراير2020 بناءا على قرار الجمعية العمومية غيرعادية المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2020.

(ب/2) قامت الشركة الأم بتغيير الكيان القانوني لشركة المعادن العمومية للتجارة والمقاولات من شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة شخص واحد، حيث تم التأشير في السجل التجاري رقم القيد (69164) وبموجب مذكرة صادرة من إدارة شركات الأشخاص بتاريخ 5 فبراير2020 بناءا على قرار الجمعية العمومية غير عادية المنعقدة بتاريخ 14 مايو 2020.

(ب/3) قامت الشركة الأم بتغيير الكيان القانوني في الفترة اللاحقة لشركة المعادن القابضة من شركة مساهمة كويتية مقفلة الى شركة شخص واحد، حيث تم التأشير في السجل التجاري رقم القيد (327403) وبموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة بتاريخ 8 مارس 2021 بناءا على قرار الجمعية العمومية غير عادية المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر 2019.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديداً، يتم ادراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراءها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الام على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

جـ - <u>تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول المالية:</u>

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د - الأدوات المالية:
تقوم المجموعة بتصـــنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أوحقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقيات التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. أما التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، استثمارات مرابحة، المدينين، المستحق من أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجارة، القروض لأجل، مطلوبات عقود الايجار، الدائنين والمستحق الى طرف ذي صلة.

- **الموجودات المالية**

تصنيف الموجودات المالية
لتحديد فئة تصـــنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باســتثناء أدوات الملكية والمشـــتقات، اســـتناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشـــركة بإدارة موجودات المجموعة و كذلك خصـــائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال
تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مســـتوى يعكس أفضـــل وســـيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا ســـواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصـــيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصـــيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصـــنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخســـائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة "اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"
عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي
يتم الاعتراف بمشـتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسـوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسـليم الأصـل للمجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضـــاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف
يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في اســـتلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في اســـتلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصـــة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة ، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السـيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسـيطرة، فيجب عليها الاسـتمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية
تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:
- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، إستثمارات مرابحة، المدينين التجاريين، المستحق من أطراف ذات صلة والموجودات الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

1. النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2. ودائع لأجل

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة إستحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

3. مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

4. إستثمار مرابحة

يتمثل استثمار المرابحة في المبلغ المستحق على أساس الإستلام المؤجل لبنود تم تمويلها للغير وفقا لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحات باجمالي المبلغ المدين، بعد خصم عوائد التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء عوائد التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الادوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي (كما هو موضح أعلاه).

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالارباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع و الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

2. انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الآخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الإعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

النسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولي مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهرًا جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير المالي.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، يتم تحميل الخسائر المتاحة لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع، ويتم الإعتراف به من خلال الدخل الشامل الأخر.

- **المطلوبات المالية**

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الدائنون
يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنون التجاريون الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الإعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

القروض
يتم إدراج القروض مبدئيا بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة . ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أوالخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إنتهاء ، إلغاء أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر آخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية
يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - المخزون
يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الإعتيادي مخصوما منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

و - العقارات الاستثمارية
تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو إرتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقا للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم إلغاء الإعتراف بالعقارات الاستثمارية عند إستبعادها أو سحبها نهائيا من الإستخدام ولا يوجد أية منافع إقتصادية مستقبلية متوقعة من الإستبعاد. ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في إستخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أوإتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الإستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسب المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فان الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة فيما عدا إذا كان على المجموعة إلتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.
يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته وتحديد اذا ما كان ضروريا، الإعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختيار انخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم ادراج أي عكس لانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقا القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ح - دمج الاعمال والشهرة

1- دمج الاعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروفات عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشترى السابقة على تاريخ الاقتناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

2- الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في مجموع المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة وأي حصص محتفظ بها سابقا عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الاقتناء. تظهر الشهرة مبدئيا كأصل بالتكلفة ولاحقا يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والإلتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنويا أو بصورة أكثر تكرارا عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقا للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

ط - ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها.

في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أوإنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

	سنوات
مباني	20 – 10
تحسينات مواقع	10
آلات ومعدات	10 – 5
وسائل نقل	5 – 3
أثاث ومعدات مكاتب	5 – 3

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة. يتم تصنيف هذه الفئات الملائمة من بنود الممتلكات و العقارات و المعدات عند إنجازها. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الإعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الإستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ي - انخفاض قيمة الموجودات غيرالمالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ك - مخصص مكافأة نهاية الخدمة
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ل - توزيعات الأرباح للمساهمين
تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

م - رأس المال
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ن - أسهم الخزانة
تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقا من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين" إحتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الإحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في علاوة الإصدار ثم الإحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم إحتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمنا التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقا، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

س - إيرادات العقود المبرمة مع العملاء
يتم الإعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجًا من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.

- الخطوة الثانية : تحديد التزامات التعاقدية في العقد - التزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.

- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.

- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات التعاقدية في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام التعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.

- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام التعاقدي.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :
- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء ، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:
- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة من المجموعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلي العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام تعاقدي وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالالتزامات التعاقدية على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكامل.

تقديم الخدمات
يتم تحقق إيراد عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود صيانة وتمديد ضمانات بأسعار ثابتة مع العملاء، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

عقود المقاولات
تتحقق إيرادات عقود المقاولات على مدى الوقت بطريقة التكلفة إلى التكلفة (أسلوب المدخلات)، أي نسبة تكاليف العقد المتكبدة للأعمال المنجزة حتى تاريخه إلى إجمالي تكاليف العقد المقدرة. تتحقق الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى تلك المرحلة التي يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة معقولة. وتؤخذ المطالبات، الأوامر التغيرية ودفعات الحوافز للعقد في الاعتبار لغرض احتساب أرباح العقد عند موافقة مالك العقد لها، كما يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة للعقود بالكامل فور تبين حدوثها.

عندما لا يكون من الممكن تقدير الايراد من عقود المقاولات بصورة معقولة، فإنه يتم التحقق من الإيراد إلى المدى الذي تم تحمله من تكاليف العقد والتي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد. إن تكاليف العقود يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

إيرادات الفوائد
تحتسب إيرادات ومصاريف الفوائد، على أساس نسبي زمني وذلك بإستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

الإيجارات
يتم تحقق إيرادات الإيجارات عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

أرباح بيع موجودات مالية
تقاس أرباح بيع موجودات مالية بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

إيرادات مرابحة
تحتسب إيرادات المرابحة على أساس نسبي زمني.

الإيرادات الأخرى
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ع - المخصصات
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

الالتزامات المحتملة المعترف بها في اندماج الأعمال
تقاس المطلوبات المحتملة المستحوذ عليها في دمج الأعمال عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. في نهاية كل فترة مالية لاحقة، يتم قياس المطلوبات المحتملة بالمبلغ الذي سيتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو المبلغ المعترف به عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المبلغ المتراكم للإيرادات المعترف بها وفقاً لسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، أيهما أعلى.

إلتزامات الضمان
يتم الإعتراف بمخصصات التكلفة المتوقعة لإلتزامات الضمان في تاريخ بيع البضائع والخدمات ذات الصلة، وهي تمثل وفقاً لأفضل تقدير للإدارة المصاريف المطلوبة لتسوية التزام المجموعة.

العقود المثقلة بالإلتزامات
إن العقد المثقل بالإلتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقع إستلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للتخارج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد مثقل بالإلتزامات، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على إنه مخصص. لكن قبل إحتساب مخصص منفصل لعقد مثقل بالإلتزامات، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ف - تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الإقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

ص - عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر

تصنف عقود الإيجار (ان وجدت) على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا إحتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على إستخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في إستخدام الأصل.

1. عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

1) موجودات حق الإستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحتاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجيرالمعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

2) مطلوبات عقد التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند إحتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة الى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ق - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة اعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والمحول إلى الإحتياطي الإجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي خلال السنة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ر - ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة اعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ش - حصة الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة اعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ت - العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعارالصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غيرالنقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ث - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

خ - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية علي أساس التقارير الداخلية التى يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ذ - الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ- **الآراء:**

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - س) يتطلب أراء هامة.

2- تحديد تكاليف العقود

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب أراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقق الإيرادات.

3- تصنيف الأراضي

عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي كعقارات الاستثمارية عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد.

4- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

5- تصنيف الموجودات المالية:

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

6- الحصص غير المسيطرة بنسب مادية:

تعتبر إدارة الشركة الأم أن أي حصص غير مسيطرة بنسبة 5% أو أكثر من حقوق ملكية الشركة التابعة ذات الصلة كحصص مادية.

7- دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص نوعية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استنادا إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

8- عقود التأجير

تشمل الأراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، من بين أمور أخرى ، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

ب - **التقديرات والإفتراضات:**

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:
تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:
تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3- انخفاض قيمة الشهرة:
تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

4- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون:
إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى إسلوب الخسائرالإئتمانية المقدرة مستقبلا. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات
وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

5- تقييم العقارات الاستثمارية :
تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة فى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، حيث يتم استخدام ثلاث طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:
1. رسملة الدخل: والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استنادا إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوما على معدل العائد المتوقع من العقار طبقا لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
2. تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

6- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع فى معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

7- عقود التأجير:
إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
- تقدير مدة عقد التأجير
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3- نقد ونقد معادل

	2020	2019
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**3,487,748**	3,153,037
ودائع بنكية قصيرة الأجل	**-**	125,766
	3,487,748	3,278,803
ناقصا: نقد محجوز مقابل خطابات ضمان	**(606,789)**	(740,430)
	2,880,959	2,538,373

بلغ معدل الفائدة على الودائع البنكية قصيرة الأجل لا شيء (2019: يتراوح من 2.5% إلى 2.75% سنويا)، وتستحق هذه الودائع تعاقديا بمعدل لا شيء (2019: 30 يوم).

كما في 31 ديسمبر 2020، يوجد مبلغ 606,789 دينار كويتي (2019: 740,430 دينار كويتي) محجوز مقابل خطابات ضمان لصالح المجموعة (إيضاح 29).

4- ودائع لأجل

يتراوح معدل العائد الفعلي على الودائع لأجل من 1.25% إلى 1.375% سنوياً (2019: 2.875% إلى 3.125% سنوياً). وتستحق هذه الودائع بمعدل 185 يوم (2019- 185 يوم).

إن ودائع لأجل بمبلغ 889,275 دينار كويتي (2019: 1,017,988 دينار كويتي) مرهونة مقابل بعض خطابات الضمان الصادرة لصالح المجموعة (إيضاح 29).

5- استثمارات مرابحة

بلغ معدل العائد الفعلي على استثمارات مرابحة 2% سنوياً (2019: 2% سنوياً)، وتستحق بمعدل 365 يوم (2019: 365 يوم).

إن استثمارات مرابحة بمبلغ 29,715 دينار كويتي (2019: 29,715 دينار كويتي) مرهونة مقابل بعض خطابات الضمان الصادرة لصالح المجموعة (إيضاح 29).

6- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2020	2019
مدينون تجاريون (أ)	**11,202,305**	10,666,922
دفعات مقدمة للموردين	**928,062**	992,020
تامينات مستردة	**264,702**	154,905
محجوز ضمان	**1,000,381**	751,210
أخرى	**802,006**	621,424
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب ، جـ)	**(9,312,819)**	(9,193,082)
	4,884,637	3,993,399
موظفون مدينون	**23,354**	50,316
مصروفات مقدمة	**69,599**	226,050
مدفوع لشراء شركة تابعة جديدة	**-**	50,000
	4,977,590	4,319,765

أ - مدينون تجاريون:

إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم.

بالنسبة للمدينون التجاريون تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذا البند لا يحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق وبناءا عليه فإن أثر تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعه يعد غير مادي.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقدير أو الإفتراضات المهمة خلال السنة الحالية.

يتم شطب المدينين التجاريون عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الاستحقاق وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هو كما يلي:

	أقل من 90 يوم	180 - 91 يوم	365 - 181 يوم	أكثر 365 يوم	المجموع
2020	**3,036,191**	**105,183**	**222,431**	**7,838,500**	**11,202,305**
2019	2,751,390	73,367	123,402	7,718,763	10,666,922

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 327,614 دينار كويتي (2019: 196,769 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين ومؤسسات ووزارات حكومية الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد. لاحقا لتاريخ البيانات المالية، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 1,380,269 دينار كويتي من أرصدة المدينون التجاريون القائمة (2019: 1,839,194 دينار كويتي).

ب - مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

إن حركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**9,193,082**	9,277,579
صافي المحمل خلال السنة	**119,737**	198,302
أثر تصفية شركة تابعة	**-**	(282,799)
الرصيد في نهاية السنة	**9,312,819**	9,193,082

جـ - يتعلق مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بالبنود التالية:

	2020	2019
مدينون تجاريون (أ)	**7,838,500**	7,718,763
دفعات مقدمة للموردين	**853,191**	853,191
تامينات مستردة	**10,222**	10,222
محجوز ضمان	**149,919**	149,919
أخرى	**460,987**	460,987
	9,312,819	9,193,082

7- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا والشركة الزميلة وشركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى .إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة .إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع

	مساهم رئيسي	شركة زميلة	ذات سيطرة مشتركة	**2020**	2019
صافي المستحق من أطراف ذات صلة	**-**	**600**	**48,000**	**48,600**	-
مستحق الى طرف ذي صلة	**847,688**	**-**	**-**	**847,688**	747,610
مصاريف مستحقة	**180,000**	**-**	**-**	**180,000**	180,000

إن الأرصدة المستحقة إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة ولا يوجد لها تواريخ إستحقاق محددة.

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

	مساهم رئيسي	**2020**	2019
خسارة تصفية شركة تابعة (ايضاح 25)	**-**	**-**	(47,228)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لطرف ذو صلة	**-**	**-**	(453,100)
مصاريف عمومية وإدارية	**(123,107)**	**(123,107)**	(176,689)

مزايا أفراد الإدارة العليا:

	2020	2019
مزايا قصيرة الأجل	**245,648**	282,749
مزايا نهاية الخدمة	**10,680**	12,305
	256,328	295,054

8- مخزون

	2020	2019
قطع غيار ومواد خردة ومخلفات – مواد أولية	**394,632**	792,288
مواد خردة ومخلفات – تامة الصنع	**1,281,532**	1,248,821
بضاعة بالمخازن	**218,948**	348,189
تحويلات	**-**	1,361
	1,895,112	2,390,659
يطرح: مخصص مخزون تالف وبطيء الحركة (أ)	**(803,642)**	(803,642)
يطرح: شطب مخزون (إيضاح 37)	**(350,120)**	-
يطرح: أثر تصفية شركة تابعة (إيضاح 25)	**-**	(66,787)
	741,350	1,520,230

(أ) مخصص مخزون تالف وبطيء الحركة:
إن الحركة على هذا البند هي كما يلي:

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**803,642**	503,642
المحمل خلال السنة	**-**	300,000
الرصيد في نهاية السنة	**803,642**	803,642

9- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

	2020	2019
غير مسعرة:		
أسهم ملكية	**34,972**	164,986
الإجمالي	**34,972**	164,986

إن الحركة على هذا البند هي كما يلي:

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**164,986**	183,495
إسترداد	**-**	(15,255)
استبعادات	**-**	(2,054)
التغير بالقيمة العادلة خلال السنة	**(130,014)**	(1,200)
الرصيد في نهاية السنة	**34,972**	164,986

تم الإفصاح عن قياس القيمة العادلة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في (إيضاح 33).

10- استثمار في شركة زميلة
يمثل هذا البند استثمار بنسبة 40% في شركة تنمية وتطوير العقار – ذ.م.م.، وهي شركة تعمل في إدارة وتطوير العقار بمختلف أنواعه ومن أهم المشاريع التي اختصت بها الشركة مشروع إدارة العقارات الكائنة في منطقتي أمغرة وميناء عبدالله والتي تستغلها الشركة الأم بموجب عقدها مع الهيئة العامة للصناعة.

إسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية		المبلغ	
			2020	2019	**2020**	2019
شركة تنمية وتطوير العقار – ذ.م.م	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	**%40**	%40	**5,465,720**	5,456,750

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**5,456,750**	5,457,920
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	**8,970**	(1,170)
الرصيد في نهاية السنة	**5,465,720**	5,456,750

لا توجد لدى الشركة الزميلة أية إلتزامات محتملة أو إرتباطات رأسمالية كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: لا شئ).

تم احتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة بناء على بيانات مالية مدققة كما في 31 ديسمبر 2020.

إن ملخص البيانات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

	2020	2019
الموجودات:		
الموجودات المتداولة	**1,559**	1,859
الموجودات غير المتداولة	**18,601,055**	18,574,455
مجموع الموجودات	**18,602,614**	18,576,314
المطلوبات:		
المطلوبات المتداولة	**22,050**	19,650
المطلوبات غير المتداولة	**4,916,262**	4,914,790
مجموع المطلوبات	**4,938,312**	4,934,440
صافي الموجودات	**13,664,302**	13,641,874
نسبة ملكية المجموعة في شركة تنمية وتطوير العقار – ذ.م.م.	**40%**	40%
حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة	**5,465,720**	5,456,750

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

	2020	2019
ايرادات (مصاريف) أخرى	**22,425**	(2,925)
صافي الربح (الخسارة)	**22,425**	(2,925)
الدخل الشامل الآخر	**-**	-
إجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة)	**22,425**	(2,925)
حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة	**8,970**	(1,170)

11- عقارات استثمارية

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**2,390,000**	2,386,000
التغيرات في القيمة العادلة	**(48,000)**	4,000
الرصيد في نهاية السنة	**2,342,000**	2,390,000

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وإستخدام العقارات الاستثمارية:

	2020		
فئة العقار الاستثماري	**أساس التقييم**	**مستويات القياس للقيمة العادلة**	**القيمة العادلة**
مباني سكنية	**رسملة الدخل**	**المستوى الثالث**	**2,342,000**

	2019		
فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	مستويات القياس للقيمة العادلة	القيمة العادلة
مباني سكنية	أسعار السوق المقارنة	المستوى الثاني	949,000
مباني سكنية	رسملة الدخل	المستوى الثالث	1,441,000
			2,390,000

كما في 31 ديسمبر 2020، تم تحويل عقار استثماري بقيمة عادلة بلغت 926,000 دينار كويتي (2019: 949,000 دينار كويتي) من المستوي الثاني إلى المستوي الثالث من مستويات القياس المتسلسل للقيمة العادلة نتيجة تغيير أسس التقييم المتبعة من قبل المقيمين من طريقة أسعار السوق المقارنة إلى رسملة الدخل.

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية. إن العقارات الاستثمارية مرهونة لصالح أحد البنوك المحلية مقابل أقساط عقود تمويل إجارة (إيضاح 14).

12- ممتلكات وعقارات ومعدات

	مباني	مشاريع قيد التنفيذ	تحسينات مواقع	آلات ومعدات	وسائل نقل	أثاث ومعدات مكاتب	المجموع
التكلفة							
كما في 1 يناير 2020	1,167,302	249,386	1,796,283	5,034,193	1,583,377	170,442	10,000,983
إضافات	1,040	791,544	300,000	107,808	226,971	1,721	1,429,084
إستبعادات	-	-	-	-	(2,700)	-	(2,700)
شطب ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 37)	(1,068,347)	-	(2,096,283)	(4,476,194)	-	(123,731)	(7,764,555)
كما في 31 ديسمبر 2020	**99,995**	**1,040,930**	**-**	**665,807**	**1,807,648**	**48,432**	**3,662,812**
الإستهلاك والإطفاء المتراكم							
كما في 1 يناير 2020	881,585	-	1,774,915	4,196,517	1,039,662	170,107	8,062,786
المحمل على السنة	35,525	-	19,240	236,081	302,619	340	593,805
المتعلق بالاستبعادات	-	-	-	-	(2,700)	-	(2,700)
شطب ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 37)	(828,475)	-	(1,794,155)	(3,879,701)	-	(123,543)	(6,625,874)
كما في 31 ديسمبر 2020	**88,635**	**-**	**-**	**552,897**	**1,339,581**	**46,904**	**2,028,017**
صافي القيمة الدفترية							
كما في 31 ديسمبر 2020	**11,360**	**1,040,930**	**-**	**112,910**	**468,067**	**1,528**	**1,634,795**
كما في 31 ديسمبر 2019	285,717	249,386	21,368	837,676	543,715	335	1,938,197

كما في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بتقييم مباني المجموعة من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة و الكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

إن إحدى مباني المجموعة مقامة على أرض مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة تنتهي بتاريخ 1 يوليو 2023. إن عقد الإيجار يتجدد باتفاق وعقد جديدين، وتتوقع الإدارة أن عقد الإيجار سوف يتم تجديده تلقائيا، حيث أن هذا هو المتعارف عليه في هذا النوع من عقود الإيجار.

إن الإستهلاك المحمل خلال السنة موزع كالتالي:

	2020	2019
تكلفة المبيعات	**419,126**	361,082
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	**174,679**	193,487
	593,805	554,569

13- موجودات حق الاستخدام

تقوم الشركة بإستئجار العديد من الموجودات بما في ذلك المباني والمنشآت. يبلغ متوسط مدة عقود الإيجار من 5 سنوات. إن الحركة على بند موجودات حق الإستخدام هي كما يلي:

	مباني سكنية	أرض	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2020	404,316	107,195	511,511
إضافات خلال السنة	136,348	2,318,622	2,454,970
إستبعادات خلال السنة	(109,978)	-	(109,978)
الإطفاء المحمل على السنة	(216,698)	(268,681)	(485,379)
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020	**213,988**	**2,157,136**	**2,371,124**

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت إدارة المجموعة بإستبعاد موجودات حق الإستخدام ومطلوبات عقود تأجير بمبلغ 109,978 دينار كويتي و113,941 دينار كويتي على التوالي، وذلك نتيجة إلغاء بعض عقود الإيجار. نتج عن الإستبعاد ربح بمبلغ 3,963 دينار كويتي (إيضاح 26)، تم إدراجة ضمن الإيرادات الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16).

إن الشركة الأم في الوقت الحالي تتناقش مع الهيئه العامه للصناعة بخصوص الموقع الحالي والمواقع البديله المتاحة لعملياتها. لم يتم ادراج الموقع البديل ضمن موجودات حق الاستخدام، حيث أن العقد لازال في طور التوقيع.

إن الإطفاء المحمل على السنة موزع كالتالي:

	2020	2019
تكلفة الخدمات	**213,747**	180,749
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر المجمع	**271,632**	45,435
	485,379	226,184

14- أقساط عقود تمويل إجارة

	2020	2019
إجمالي أقساط عقود تمويل إجارة	**977,545**	1,212,334
يخصم: المصاريف التمويلية المستقبلية	**(7,545)**	(17,334)
	970,000	1,195,000

قامت المجموعة بالدخول في اتفاقيات تمويل إجارة مع بنك محلي لتمويل شراء واقتناء عقارات استثمارية (إيضاح 11)، مقابل دفعات إيجارية، دفعة بمبلغ 570,000 دينار كويتي تستحق بتاريخ 14 فبراير 2021، ودفعة أخيرة بمبلغ 400,000 دينار كويتي تستحق بتاريخ 20 فبراير 2021، مع وعد بالشراء عند سداد كامل الدفعات التعاقدية. إن العقارات الاستثمارية مسجلة بإسم البنك كضمان لسداد الدفعات الإيجارية التعاقدية.

إن متوسط معدل فائدة الإقتراض الفعلي 4.5% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: تتراوح من 6.18% الى 6.25% سنوياً).

15- قروض لأجل

إن القروض لأجل ممنوحة من بنوك محلية وتحمل فائدة سنوية تتراوح من 2.25% إلى 2.5% سنويا (2019: من 2.25% إلى 2.5% سنويا) فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وتستحق سدادها بتاريخ 26 يناير 2021، تاريخ 30 أبريل 2021 وتاريخ 1 يوليو 2023.

تم تصنيف القروض لأجل في بيان المركز المالي المجمع كما يلي:

	2020	2019
الجزء المتداول	**1,158,000**	750,000
الجزء غير المتداول	**636,846**	-
	1,794,846	750,000

إن الضمانات المقدمة للقروض هي كما يلي:
- أوراق دفع بقيمة دفترية 750,000 دينار كويتي.

16- مطلوبات عقود الايجار

أن الحركة على بند مطلوبات عقود الايجار خلال السنة كما يلي:

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**510,988**	-
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في 1 يناير 2019	**-**	661,469
إضافات	**2,454,970**	64,226
تكاليف تمويلية (أ)	**122,389**	28,173
مدفوعات	**(423,429)**	(242,880)
استبعادات (إيضاح 13)	**(113,941)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**2,550,977**	510,988

تم تصنيف مطلوبات عقود الايجار في بيان المركز المالي المجمع كما يلي:

	2020	2019
الجزء المتداول	**672,133**	259,186
الجزء غير المتداول	**1,878,844**	251,802
	2,550,977	510,988

(أ) إن التكاليف التمويلية المحملة على السنة موزعة كالتالي:

	2020	2019
تكلفة الخدمات	**16,900**	23,642
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر المجمع	**105,489**	4,531
	122,389	28,173

17- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2020	2019
دائنون تجاريون	**680,893**	752,846
مصاريف مستحقة (أ)	**3,017,745**	1,811,442
دائنو موظفون	**22,562**	10,360
إجازات موظفين مستحقة	**635,949**	409,158
دفعات مقدمة من العملاء	**369,881**	649,574
	4,727,030	3,633,380

(أ) تتضمن المصاريف المستحقة مبلغ 2,200,581 ديناركويتي (2019: 1,264,143 دينار كويتي) تخص مخصص التزام القيمة الايجارية على الشركة الأم من تاريخ 1 أبريل 2018، لعقود حق انتفاع لم يتم تجديدها (إيضاح 30).

18- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**928,282**	761,444
المحمل على السنة	**244,149**	241,521
مخصص لم يعد له ضرورة – (إيضاح 26)	**-**	(38,711)
المدفوع خلال السنة	**(150,468)**	(35,972)
الرصيد في نهاية السنة	**1,021,963**	928,282

19- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 100,000,000 سهم (2019 - 100,000,000 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

20- إحتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يتجاوز رصيد الإحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاجباري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

21- إحتياطي إختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة إلى الإحتياطي الإختياري .ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة. بناء على قرار الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 1 مايو 2001 تم إيقاف التحويل للإحتياطي الإختياري.

22- أسهم خزانة

	2020	2019
عدد الأسهم	**9,899,225**	9,899,225
النسبة إلى الأسهم المدفوعة	**9.89%**	9.89%
القيمة السوقية (دينار كويتي)	**544,457**	494,961
التكلفة (دينار كويتي)	**1,056,623**	1,056,623

وفقا لقرار هيئة أسواق المال بتاريخ 30 ديسمبر 2013، قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الإحتياطيات بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2020. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ المجموعة بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة.

23- ايرادات وتكلفة الخدمات

إن ايرادات وتكلفة الخدمات تتمثل في إيرادات وتكاليف تركيب وصيانة أنظمة التدفئة والتهوية والتكييف وأعمال نظافة والحراسة والنفايات الطبية.

24- مصاريف عمومية وإدارية

	2020	2019
مصاريف صيانة	**235,605**	323,675
إيجارات	**1,371,284**	1,405,893
أتعاب مهنية واستشارية	**496,628**	344,349
رسوم حكومية	**65,244**	142,292
مصاريف ماء وكهرباء	**50,540**	50,017
اشتراكات	**16,162**	43,183
ضيافة	**14,690**	15,408
نظافة	**185,503**	199,383
مصاريف سفر	**287**	31,151
عقود حراسة	**1,320**	28,792
أخرى	**244,053**	358,616
	2,681,316	2,942,759

25- تصفية الشركة التابعة

خلال عام 2019، قامت المجموعة بتصفية شركة المعادن والصناعات التحويلية – شركة اردنية – ذ.م.م. بناءا على قرار مجلس الادارة المنعقد بتاريخ 6 يناير 2019 حيث بيانها كالتالي:

خسارة التصفية:

	10 أكتوبر 2019 (تاريخ التصفية)
نقدية	623
غير نقدية	46,605
إجمالي الخسارة الناتجة	**47,228**

بيان الموجودات والمطلوبات للشركة التابعة المصفاة:

	10 أكتوبر 2019 (تاريخ التصفية)
نقد ونقد معادل	623
مخزون (ايضاح 8)	66,787
إجمالي الموجودات	67,410
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(8,224)
إجمالي المطلوبات	(8,224)
صافي الموجودات	**59,186**

الخسارة الناتجة عن تصفية الشركة التابعة:

	10 أكتوبر 2019 (تاريخ التصفية)
استبعاد احتياطي ترجمة عملة أجنبية	11,958
ناقصا: صافي الموجودات المصفاة	(59,186)
الخسارة الناتجة عن التصفية	(47,228)

26- إيرادات أخرى

	2020	2019
تعويضات من شركات التأمين	**-**	162,993
مخصص مكآفأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة (ايضاح 18)	**-**	38,711
مخصص إجازات لم يعد له ضرورة	**-**	18,358
ايراد إيجارات	**176,805**	196,860
ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات	**400**	26,479
ربح استبعاد عقود إيجار (إيضاح 13)	**3,963**	-
أخرى	**124,563**	134,635
	305,731	578,036

27- خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لاحتساب خسارة السهم الأساسية بناء على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2020	2019
خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الام	**(2,488,014)**	(2,123,530)
عدد الأسهم القائمة:	**أسهم**	أسهم
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل	**100,000,000**	100,000,000
ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزانة	**(9,899,225)**	(9,899,225)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**90,100,775**	90,100,775
	فلس	فلس
خسارة السهم الأساسية الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(27.61)**	(23.57)

28- الجمعية العامة السنوية والتوزيعات المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 25 مارس 2021 بعدم توزيع أرباح نقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 25 يونيو 2020، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، تمت الموافقة على عدم توزيع أرباح أو مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

29- الالتزامات المحتملة

يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 إلتزامات محتملة هي كما يلي:

	2020	2019
خطابات ضمان	**9,622,196**	8,943,596
إعتمادات مستندية	**21,541**	-
	9,643,737	8,943,596

إن بعض خطابات الضمان بقيمة 1,525,779 دينار كويتي (2019: 1,788,133 دينار كويتي) مضمونة مقابل نقد ونقد معادل (إيضاح 3)، ودائع لأجل (إيضاح 4)، استثمارات مرابحة (إيضاح 5).

30- حقوق الانتفاع

إن عمليات الشركة الأم مقامة على أراضي مؤجرة من قبل المجموعة وموطنه لدى الشركة الزميلة، والتي تم تجديد عقود حق الانتفاع بها مع الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 19 يونيو 2013 لمدة خمس سنوات تنتهي في 31 مايو 2018 ولم يتم تجديدها وتم الإخلاء خلال الفترة اللاحقة تنفيذا للتوصية الصادرة عن وزير التجارة والصناعة بتاريخ 25 يناير 2021 (إيضاح 37).
خلال سنة 2018، أنهت الشركة الأم إجراءات إستلام مساحة أراضي إضافية بمنطقة ميناء عبدالله والنعايم كبديل لهذه الأرض.

31- المطالبات القضائية:

توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظرا لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

32- إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل، الودائع لأجل، استثمارات المرابحة، المدينين، المستحق من أطراف ذات صلة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، البنوك الدائنة، أقساط عقود تمويل إجارة، القروض لأجل، مطلوبات عقود الايجار، الدائنين والمستحق الى طرف ذي صلة، ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ - مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغير معدل فائدة الإقتراض:

	2020		
	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	**الرصيد كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)**	**الأثر على بيان الأرباح أوالخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)**
ودائع لأجل	**± 0.5%**	**1,047,054**	**± 5,235**
إستثمارات مرابحة	**± 0.5%**	**29,715**	**± 149**
أقساط عقود تمويل إجارة	**± 0.5%**	**(970,000)**	**± 4,850**
قروض لأجل	**± 0.5%**	**(1,794,846)**	**± 8,974**
مطلوبات عقود الايجار	**± 0.5%**	**(2,550,977)**	**± 12,755**

	2019		
	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أوالخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع (دينار كويتي)
ودائع بنكية قصيرة الأجل	± 0.5%	125,766	± 629
ودائع لأجل	± 0.5%	1,017,988	± 5,090
إستثمارات مرابحة	± 0.5%	29,715	± 149
بنوك دائنة	± 0.5%	(518,287)	± 2,591
أقساط عقود تمويل إجارة	± 0.5%	(1,195,000)	± 5,975
قروض لأجل	± 0.5%	(750,000)	± 3,750
مطلوبات عقود الايجار	± 0.5%	(510,988)	± 2,555

ب - مخاطر الائتمان:

إن خطر الإئتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان تتمثل في النقد لدى البنوك، الودائع لأجل، استثمارات المرابحة، المدينين والمستحق من أطراف ذات صلة، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الإئتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك وودائع لأجل

إن النقد لدى البنوك والودائع لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والودائع البنكية للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

المدينون التجاريون

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدي البنوك، الودائع لاجل، استثمارات المرابحة، المدينين والمستحق من أطراف ذات صلة.

جـ - مخاطر العملة الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض المجموعة حاليا بشكل جوهري لهذه المخاطر.

د - مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع لأجل أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع. مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الإحتفاظ بإحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية

	2020			
	1 إلى 3 شهور	**4 إلى 12 شهر**	**أكثر من سنة**	**المجموع**
أقساط عقود تمويل إجارة	**-**	**970,000**	**-**	**970,000**
قروض لأجل	**-**	**1,158,000**	**636,846**	**1,794,846**
مطلوبات عقود الايجار	**-**	**672,133**	**1,878,844**	**2,550,977**
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**677,441**	**4,049,589**	**-**	**4,727,030**
مستحق الى طرف ذي صلة	**847,688**	**-**	**-**	**847,688**
المجموع	**1,525,129**	**6,849,722**	**2,515,690**	**10,890,541**

	2019			
	1 إلى 3 شهور	4 إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
بنوك دائنة	518,287	-	-	518,287
أقساط عقود تمويل إجارة	-	1,195,000	-	1,195,000
قروض لأجل	-	750,000	-	750,000
مطلوبات عقود الايجار	-	259,186	251,802	510,988
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	1,083,223	2,550,157	-	3,633,380
مستحق الى طرف ذي صلة	747,610	-	-	747,610
المجموع	2,349,120	4,754,343	251,802	7,355,265

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لادارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية ومراقبتها بشكل مستمر.وفقا لتقدير إدارة المجموعة فإن تكلفة الإستثمارات تقارب قيمتها الدفترية. لا تتعرض المجموعة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

33- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2020		
	المستوى الثاني	**المستوى الثالث**	**المجموع**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**34,972**	**-**	**34,972**
عقارات استثمارية	**-**	**2,342,000**	**2,342,000**
المجموع	**34,972**	**2,342,000**	**2,376,972**

	2019		
	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	164,986	-	164,986
عقارات استثمارية	949,000	1,441,000	2,390,000
المجموع	1,113,986	1,441,000	2,554,986

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعدلات المتاحة حاليًا للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وآجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنويًا بناءً على مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات والمطلوبات المقاسة كمستوى ثالث خلال السنة المالية الحالية والسابقة:

المجمعة	**عقارات استثمارية**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	1,441,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	1,441,000
المحول من المستوى الثاني الى المستوى الثالث	949,000
الخسائر المعترف بها في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر	(48,000)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	**2,342,000**

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات والمطلوبات المقاسة كمستوى ثالث:

بيان	**المدخلات غير الملحوظة**	**النطاق المتوسط**	**تحليل الحساسية**
عقارات استثمارية	عائد الإيجار	%8	إن التغيير بنسبة ± 0.75% في معدل العائد سيزيد القيمة العادلة بمبلغ 242,276 دينار كويتي أو ينقص القيمة العادلة بمبلغ 200,743 دينار كويتي.

34- معلومات القطاع

إن المجموعة مقسمة إلى أقسام تشغيلية لإدارة أنشطتها المختلفة. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في دولة الكويت. ولأغراض عرض القطاع الرئيسي، قامت إدارة المجموعة بتصنيف منتجات وخدمات المجموعة إلى القطاعات التشغيلية التالية:

أ - قسم تقطيع المعادن و قطع الغيار المستعملة

يشـــمل إســـتيراد الآلات والمواد الأولية اللازمة لإعادة إنتاج وتقطيع وتصـــنيف المخلفات والخردة وتخزينها وبيعها داخل دولة الكويت وخارجها، بالاضافه الى تقطيع، تدوير النفايات البلاستيكية والأنقاض والمخلفات البيئية والإتجار بالمواد الناتجة من ذلك.

ب - قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف

يشمل صيانة المعدات واللوازم الفنية والمولدات الكهربائية وخدمات التنظيف والأنابيب المعدنية وصيانة أسقف المنشآت وإقامة الجسور والكباري ومقاولات تنظيف ومقاولات صحية وبيع وشراء مساحيق التنظيف وأعمال معدات الإطفاء وأجهزة انذار الحريق ومقاولات تكييف وتبـريد الهـواء وصيانتها.

ج - قسم الخدمات – تنظيف

يشمل تنظيف الطرق والمباني وكذلك مقاولات نظافة المدن كما يشمل أيضاً الخدمات الأمنية.

د- أخرى

يشمل هذا البند الاستثمارات بأنواعها والشهرة ونشاطات أخرى.

إن التفاصيل المالية للقطاعات أعلاه والتي تحتوي على المعلومات الأولية للقطاع هي كما يلي:

	2020		2019	
	موجودات القطاع	**مطلوبات القطاع**	موجودات القطاع	مطلوبات القطاع
قسم تقطيع المعادن و قطع الغيار المستعملة	**6,781,533**	**8,705,222**	5,526,717	4,684,545
قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف	**8,896,702**	**2,922,487**	8,517,614	3,346,137
قسم الخدمات – تنظيف وحراسة	**1,043,707**	**252,925**	980,629	229,439
أخرى	**5,865,615**	**31,870**	6,009,874	23,426
	22,587,557	**11,912,504**	21,034,834	8,283,547

	2020		2019	
	إيرادات القطاع	**نتائج القطاع**	إيرادات القطاع	نتائج القطاع
قسم النفايات - تقطيع المعادن	**5,280,717**	**551,803**	5,641,112	69,273
قسم النفايات - تدوير النفايات البلاستيكية	**1,796,832**	**(2,299)**	3,110,123	(12,861)
قسم النفايات - النفايات الطبية	**304,829**	**(237,642)**	179,613	(1,587)
قسم الخدمات - أعمال خدمات وصيانة ومقاولات تكييف	**8,122,485**	**1,175,651**	8,503,353	1,100,997
قسم الخدمات – تنظيف وحراسة	**2,016,621**	**147,712**	2,510,654	101,936
أخرى	**674,580**	**(3,711,459)**	463,192	(3,010,215)
	18,196,064	**(2,076,234)**	20,408,047	(1,752,457)

35- الاستمرارية وجائحة كورونا

تطور جائحة فيروس كورونا (COVID 19) بسرعة خلال عام 2020، ونتيجة لهذا الوباء كان هناك تأثير سلبي على نتائج أعمال المجموعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك بسبب اتخاذ إجراءات حكومية وتدابير لإحتواء انتشار هذا الوباء. إن الأثر الحالي للوباء على المجموعه يتلخص فيما يلي:

- إنخفاض الإيرادات خلال سنة 2020 مقارنة بعام 2019 بنسبة 11%.
- تم تحميل مخصصات للمدينون التجاريون بمبلغ 737,119 دينار كويتي لعام 2020.
- تم إغلاق مواقع الإنتاج والبيع للمجموعة في مناطق أمغره، الشويخ، حولي والنعايم لمتوسط مده ثلاثة أشهرخلال عام 2020.
- تكبدت المجموعة خسائر غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 014,130 دينار كويتي.
- التأخر في إنهاء المعاملات الحكومية مما له أثر على العملية التشغيلية للمجموعة من إصدار تراخيص وأوامر تصدير الشحنات الخاصة بالعملية التشغيلية للمجموعة.
- تأخير كبير في تنفيذ بعض المشاريع ومنها مشروع محرقة النفايات الطبية في منطقة كبد 1.

كما وأنه يوجد خطوات إتبعتها الشركة للحد من هذه الآثار الاقتصادية السلبيه المترتبة على تفشي فايروس كورونا (COVID 19) والتي تتمثل في:

- قامت المجموعة بإعادة هيكلة المصاريف التشغيلية.
- لا يخطط حاليًا مجلس إدارة الشركة الأم لأقتراح أية توزيعات أرباح عن السنة المالية المنتهيه في 31 ديسمبر 2020.
- حصلت المجموعة على الموافقة على تسهيلات إضافية بقيمة 10 مليون دينار كويتي من أحد المساهمين الرئيسيين، كقرض قابل للتحويل.
- لتجنب المخاطر المتمثلة في أن الطرف المقابل لن يفي بإلتزاماته بموجب أداة مالية أو عقود العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الوباء والحظر الحالية، بدأت المجموعة في الحصول على وثائق تأمنيه في شكل خطاب ضمان من بعض العملاء لتغطية مخاطر الائتمان.
- تعمل إدارة الشركة الأم بشكل مستمر لمراجعة الشروط التعاقدية الرئيسية مع العملاء والموردين لتجنب العجز في سيولة.

بناءا على ما سبق ذكره حتى تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة وبالاضافه الى أن المطلوبات المتداولة للمجموعة لم تتجاوز الموجودات المتداولة، وعلى الرغم من عدم التأكد من نجاح الجهود المبذوله، فإن إدارة الشركه الأم قررت بأن الإجراءات التي اتخذتها كافة للتخفيف من الشكوك الجوهريه الغير مؤكده ولذلك فقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة بناء على مبدأ الاستمراريه.

36- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون اجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

	2020	2019
بنوك دائنة	**-**	518,287
أقساط عقود تمويل إجارة	**970,000**	1,195,000
قروض لأجل	**1,794,846**	750,000
مطلوبات عقود الايجار	**2,550,977**	510,988
إجمالي الاقتراض	**5,315,823**	2,974,275
يخصم: نقد ونقد معادل	**(3,487,748)**	(3,278,803)
يخصم: ودائع لأجل	**(1,047,054)**	(1,017,988)
صافي الديون	**781,021**	(1,322,516)
مجموع حقوق الملكية	**10,675,053**	12,751,287
إجمالي الموارد المالية	**11,456,074**	11,428,771
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**%6.82**	-

37- أحداث بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة

لاحقًا لتاريخ البيانات المالية المجمعة، تتضمن شركة تنمية وتطوير العقار – ذ.م.م. ("ريدكو") في بياناتها المالية استثمارعقاري ضمن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة يقع في منطقة أمغرة والقائم عليه مصانع ومباني وعمليات الشركة الأم وتم تسجيلها بقيمة 3,426,400 دينار كويتي ضمن بند الاستثمار، حيث تم هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري للشركة الأم في الموقع القديم في جنوب أمغرة من قبل البلدية تنفيذاً للتوصية الصادرة عن وزير التجارة والصناعة المؤرخة 25 يناير 2021 بإزالة وإخلاء الشركة الأم من موقعها في جنوب أمغرة (إيضاح 30).

تعتبر إدارة الشركة الأم أن الإجراء المتخذ من وزير التجارة والصناعة لا يعد قراراً لكونه مفتقراً للعناصر القانونية للقرارالإداري ومخالفاً لقانون الصناعة، ولمواجهة هذا التعسف والمخالفة لأحكام القانون لجأت الشركة الأم للقضاء للدفاع عن حقوقها وحقوق مساهميها فأقامت الدعاوي القضائية فيما يخص هذا الامر، كما وتحتفظ الشركة الأم بحق المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار الناجمة عن تنفيذ القرار المذكور أعلاه، وتقوم الشركة الأم حاليًا بتقييم حجم الخسائر للجوء للقضاء للمطالبة بالتعويضات ذات الصلة والتي ستتضمن البنود التالية:

- قيمة الموجودات التي اشترتها وأسستها الشركة الأم لممارسة نشاطها في الموقع الحالي والتي خسرتها نتيجة هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري للشركة الأم من قبل البلدية محسوبة على أساس القيمة الإستبدالية.
- التكاليف التي ستتكبدها الشركة لإنشاء وتأسيس متطلبات النشاط في الموقع البديل، والتي ستشمل على تكلفة تطوير البنية التحتية في الموقع الجديد، تكلفة البناء (بما في ذلك تكاليف التصميم والإشراف)، تكلفة شراء المعدات الجديدة، وغيرها من الأعمال.
- الخسارة في العوائد نتيجة الارتفاع المتوقع في تكاليف المواد الخام بسبب التغيير في الموقع الجغرافي بسبب التكاليف الإضافية للحصول على المواد الخام وتوزيع المنتجات المصنعة والنقص في كمية الإنتاج.

- تكلفة الفرصة لفقدان مصادر المواد الخام (الذين قد يتعاقدون مع المنافسين خلال الفترة التي لن تتمكن فيها الشركة الأم من الوفاء بالتزامات الشراء الخاصة بها).
- خسارة العوائد أثناء فترة التوقف لحين الانتهاء من إنشاء وتأسيس وتشغيل النشاط في الموقع البديل.
- تكلفة الفرصة لفقدان العملاء والأسواق وتكاليف التسويق الإضافية المتكبدة لإنشاء قاعدة عملاء في موقع جديد.
- مصاريف وتكاليف التمويل التي ستتكبدها الشركة الأم.
- بدل الإيجارات من ميناء عبد الله عقد رقم 85 للفترة من 1 يونيو 2013 حتى 6 أغسطس 2019.
- أي تكاليف أخرى ذات صلة.

نتيجة لما سبق ذكره، قامت المجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 بشطب قيمة الممتلكات والعقارات والمعدات نتيجة هدم المباني الملحقة بالمصنع وهدم المبنى الإداري للشركة الأم في الموقع القديم في منطقة جنوب أمغرة من قبل البلدية والتي بلغت تكلفتها التاريخية كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 7,764,555 دينار كويتي، والتي أدت إلى الاعتراف بخسائر انخفاض بصافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020 بقيمة 1,138,681 دينار كويتي وكذلك انخفاض بقيمة المخزون بمبلغ 350,120 دينار كويتي كتقدير أولي لحين الوصول للقيمة النهائية .

لم تقم المجموعة بتكوين مخصص خسارة انخفاض في القيمة الدفترية للعقار الاستثماري، نتيجة حالة عدم اليقين المرتبطة بتقدير قيمة التعويض الذي سيتم استلامه وتقدير القيمة العادلة لحق الانتفاع البديل.

قامت إدارة المجموعة بتاريخ 25 أغسطس 2019 بالتوقيع على محاضر لإستلام حدود أراضي بديلة بمنطقة ميناء عبد الله ومنطقة النعايم وجاري العمل على توقيع العقود مع الجهات الحكومية المعنية بهذا الأمر. ولحين الإنتهاء من جميع الإجراءات من غير الممكن وضع تقدير القيمة العادلة لحق الانتفاع البديل.

قائمة المحتويات

نبذة عن الشركة 2

أعضاء مجلس الإدارة 4

رسالة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي 8

المؤشرات المالية 11

تقرير حوكمة الشركات 13

تقرير لجنة التدقيق 32

تقرير المخالفات 38

تقرير التعاملات مع الإطراف ذات الصلة.....40

تقرير مراقب الحسابات المستقل.....43

البيانات المالية للسنة المالية 2020.....46